جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبة

دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة

دراسة حالة ملبنة عريب

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة

تخصص : محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبان :

- حوتي حمزة

- طرشون خير الدين

إشراف الأستاذ : تأطير السيد :

أ. رضوان سليم دوايدية محمد صادوقي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ- (د.محمد لعريبي / جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا

ب- (أ. رضوان سليم دوايدية / جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا

ت- (د.إليفي / جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية : 2019/2018

شكر وعرفان

إهداء

أهدي هذا العمل :

- الى النور الذي انار دربي والسراج الذي لاينطفي نوره ابدا **والدي العزيز**.
- إلى من اخص الله الجنه تحت قدميها **والدتي العزيزه**.
- إلى القلوب الرقيقه والنفوس البريئة **إخوتي وأخواتي** .
- الى كافة "**الأصدقاء و الزملاء**"
- الى كل "**أساتذتي**" اللذين رافقوني في مسيرتي الدراسية .
- **الى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في هذه المذكرة .**

حمزة

إهداء

أهدي هذا العمل :

- الى النور الذي انار دربي والسراج الذي لاينطفي نوره ابدا **والدي العزيز**.
- إلى من اخص الله الجنه تحت قدميها **والدتي العزيزه**.
- إلى القلوب الرقيقه والنفوس البريئة **إخوتي وأخواتي** .
- الى كافة "**الأصدقاء و الزملاء**"
- الى كل "**أساتذتي**" اللذين رافقوني في مسيرتي الدراسية .
- **الى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في هذه المذكرة .**

خير الدّين

شكر و عرفان

الحمد الله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك وأنّ سيدنا و نبينا محمدا عبده و رسوله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم .

أما بعد نتقدم بجزيل الشكر إلى **الوالدين العزيزين** الذين أعانونى و شجعونى على الإستمرار في مسيرة العلم و النجاح، و إكمال الدراسة الجامعية؛ كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفنى بإشرافه على مذكرة بحثنا **الأستاذ " رضوان سليم دوايدية** " الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و إستكمال هذا العمل.

إلى كل **الأساتذة اللذين كانو معنا طيلة مسارنا الدراسي**؛ كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير **إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.**

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

ملخص

ملخص:

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية والإقتصادية، فهي تعتبر النواة الرئيسية للنشاط الإقتصادي، ولكي تتمكن المؤسسة من تحقيق الأهداف المسطرة لابد لها من معرفة وضعيتها المالية، من خلال استعمالها لمختلف الوسائل، و من أهمها التحليل المالي، إذ يعتبر عامل مهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، فهو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرار ومن خلال دراستنا توصلنا الى النتائج التالية :

- يعتبر التحليل المالي وسيلة لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنها .
- تعتبر القوائم المالية بمثابة مادة أولية و منطلق لاجراء عملية التحليل المالي .
- مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية هي من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل و تشخيص وضعية المؤسسة المالية .

Résumé:

L'institution est considérée comme la principale source d'études scientifiques et économiques et constitue le noyau de l'activité.

Afin de pouvoir atteindre les objectifs fixés par l'institution, il ne s'agit pas d'un facteur important dans le diagnostic de la situation financière de l'institution, il s'agit d'un traitement organisé des données disponible pour obtenir des informations qui facilitent la prise de décision globale et grâce à notre étude, nous avons obtenu les résultats suivants :

- L'analyse financière est un moyen dont l'institution ne peut se passer
- Les états financiers sont considérés comme une matière première et un point de départ pour la réalisation de l'analyse financière.
- Les indicateurs d'équilibre financier et de ration financiers, qui constituent l'un des principaux outils utilisés dans le processus de libéralisation financière et de diagnostic du statut du l'institution financière.

مقدمة

مقدمة

تعتبر المؤسسة الإقتصادية النواة الأساسية للنشاط الإقتصادي، فقد كانت محور دراسة لمختلف أبحاث وكتابات الإقتصاديين بما يتناسب مع أشكالها وأنماطها، فلقد عرفت المؤسسات الجزائرية تغيارت كبيرة منذ الاستقلال نتيجة لسياسات مختلفة، هذا الأمر هو الذي عاق تقدم المؤسسات الاقتصادية.

فقد أصبح من الضروري للمؤسسة استعمال أحدث التقنيات والوسائل لخدمة هذا الغرض، ومن أهمها التحليل المالي، الذي يعتبر جد هام من مواضيع الإدارة المالية، ظهرت أهميته في ميدان الائتمان والاستثمار، وانتقلت بعد ذلك إلى المبادئ المتنوعة للإدارة المالية، فعملية التحليل المالي لا تقتصر على تحليل قائمة المركز المالي فحسب، وإنما يهدف إلى ضرورة ممارسة المؤسسة لنشاط يتلاءم مع إمكانياتها، ويتطرق إلى تحليل الاستغلال باستعمال قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) الذي يوضح تكاليف وايادرات المؤسسة، إضافة إلى النتيجة الاستغلالية المتعلقة بالنشاط الحقيقي للمؤسسة.

الإشكالية الرئيسية : من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

– كيف يمكن للتحليل المالي تشخيص الوضعية المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية :

1. ماذا يقصد بالتحليل المالي وما هي أهدافه وما منهجيته ؟
2. ما هي الأطراف المستفيدة من التحليل المالي ؟
3. ما هي أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي ؟

الفرضيات :

1. التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عمليات إتخاذ القرارات ؛
2. عملية التحليل المالي بواسطة النسب ومؤشرات التوازن المالي تظهر الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية ؛
3. تظهر الوضعية المالية للمؤسسة من خلال القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة الاقتصادية.

أهمية البحث : تكمن أهمية هذه الدراسة في :

1. إن التحليل المالي من أهم الوسائل التي يمكن للمؤسسة من خلالها تحليل نتائجها عن طريق تحليل القوائم المالية ؛
2. استخدام أدوات التحليل المالي شيء ضروري لتشخيص وضعية المؤسسة الإقتصادية .

أهداف البحث :

1. إعطاء نظرة عامة حول التحليل المالي والدور الذي يلعبه في تشخيص وضعية المؤسسة الاقتصادية؛

2. معرفة الوضعية المالية لمؤسسة عريب (ملبنة عريب) وذلك بعد تحليل ميزانياتها المالية باستخدام المؤشرات والنسب المالية .

حدود الدراسة :

1. **الحدود الزمنية :** يعتمد على المجال الزمني للدراسة على الفترة الممتدة من 2017/2016/2015
2. **الحدود المكانية :** تتمثل في دراسة حالة مؤسسة ملبنة عريب بعين الدفلى .

منهج البحث :

لقد إعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري، من خلال تعريف التحليل المالي و التعرف بملبنة عريب، أما في ما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة .

تقسيمات البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة و على الأسئلة الفرعية وللتأكد من صحة الفرضيات قسمنا هذا البحث الى فصلين :

الفصل الأول هو الجانب النظري للتحليل المالي، فقد قدمنا نظرة عامة حول التحليل المالي ومختلف أساليبه وأدواته ومنهجيته، وذكرنا أهم الأطراف المستعملة المستفيدة من التحليل المالي .

أما في الفصل الثاني فقد قمنا بإجراء دراسة تطبيقية لمؤسسة عريب، وذلك بتحليل قوائمها المالية لثلاث سنوات السابقة 2017/2016/2015 بواسطة مختلف المؤشرات و النسب المالية.

صعوبات البحث:

عدم توفر المعلومات الكافية التي تمكن من ربط العلاقة بالمتغيرات، وكذا عدم وجود خبرات داخل المؤسسة تساهم في إعطاء صورة واضحة حول التحليل المالي ومدى تطبيقيه داخل المؤسسة، مما صعب جمع بعض المعلومات التي تفيد في إثراء البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي ضرورة تمليها متطلبات التخطيط المالي السليم, وتتمثل طبيعته في دراسة البيانات المالية للقوائم المالية لمعرفة مدلولاتها وأسباب ظهورها، وذلك للعمل على إيجاد نقاط الضّعف والقوة للسياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة.

ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة لوحدها، بل يتعدى ذلك إلى مساهمتها وأدائها لمن لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها، لذلك ارتأينا تقديم هذا الفصل وفق ثلاث مباحث :

- المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التحليل المالي
- المبحث الثاني : أدوات وأنواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
- المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات التي تستعملها المؤسسة لتشخيص وضعيتها المالية، بغرض تحديد نقاط القوة والضعف من أجل تحسينها وجعلها أكثر قوة، ولمعرفة التحليل المالي أكثر سنتطرق في هذا المبحث الى تعريف التحليل المالي وأهدافه ووظائفه، إضافة الى ذلك المنهجية التي يتبعها المحلل ومصدر المعلومات التي يحتاجها كل هذه وفقا لما يلي:

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

يمكن أن نعرف التحليل المالي بناءا على اختلاف وجهات النظر و المنهج المتبع كما يلي:

أ. **التحليل المالي** : من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفائتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف و القوة في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء[1].

ب. **التحليل المالي** :عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات، تستعمل في عمليات إتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون في المستقبل[2].

ت. **التحليل المالي:** هو نشاط مالي يسبق التخطيط المالي، ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالات معينة حسب الجهة التي تقوم بعملية التحليل. [3]

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، بحيث يقوم بتحديد الأهداف و السياسات والإجراءات المالية للمؤسسة، وانطلاقا من أهداف و وظائف التحليل المالي وأهميتها يمكن أيضا تعريف التحليل المالي على أنه :

أ. **التحليل المالي هو دراسة محاسبية** : هو فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات الكافية التي من شأنها أن تفيد المؤسسة[4] .

---

[1] خلدون إبرا هيم شريفات، **إدارة و تحليل مالي**، دار وائل للنشر،عمان الأردن، 2001 ، ص93 .

[2] كنجو عبدو كنجو، إبراهيم وهبي فهد، **الإدارة التحليلية**، دار المسيئة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن، 1997 ، ص6 .

[3] عبد الحكيم كراجة و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان الأردن، 2000 ، ص 75.

[4] .خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سابق ، ص93.

ب. **التحليل المالي هو دراسة تنبؤية :** إن التحليل المالي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح وتيسير كيفية تداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء الأرقام أو المبالغ، كما يساعد في تقييم النتائج الماضية للمؤسسة ومن ثم استشراف مستقبل وتشخيص العوائق وكذا الأساليب الكفيلة لمجابهتها.[1]

ت. **التحليل المالي وسيلة للتخطيط :** يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية وضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.[2]

المطلب الثاني : أهداف التحليل المالي

أ. أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بالدرجة الأولى إلى تقييم المؤسسة، وذلك بالبحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستثمرة، وبصفة عامة الوصول إلى تشخيص للوضعية المالية بإعتبرها دعامة للتنبؤ، كما أن التحليل المالي هو حلقة الوصل بين مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، حيث يعمل كل طرف على تحقيق جملة من الأهداف تبعا للنتائج التي يفرزها التحليل المالي:

1. **بالنسبة للشركة** :تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة في استعمال الموارد المتاحة لديها ، وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة ؛
- تقييم مختلف قرارات الاستثمار والتمويل التي تتخذها المؤسسة؛
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن إستثمارها؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه المؤسسة؛
- يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار؛
- تقييم ملاءة المؤسسة في المدى الطويل؛
- معرفة قدرة المؤسسة على سداد ديونها وقدرتها على الإقتراض والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة لسياسة التمويل المعتمدة؛

[1] .حسن محمد كامل، **التحليل المالي**، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر، 1986 ، ص35 .

[2] حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل** ،مؤسسة وارق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 1976 ، ص 78.

- التعرف على الوضع المالي للمؤسسة من خلال التركيز على النقاط الحساسة وذلك بالبحث عن مواطن القوة لتعزيزها، وكذا إستنباط نقاط الضعف من أجل معالجتها؛
- الحكم على كفاءة الإدارة من خلال تقييم أدائها وسياستها المالية المتبعة بالإضافة إلى مساعدتها على إتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط و الرقابة و التنظيم؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء السابق للمؤسسة من جهة والتخطيط المستقبلي من جهة أخرى؛
- يساعد في تقييم المؤسسات المختلفة تقييما شاملا وبالتالي إكتشاف الفرص الإستثمارية الجديدة؛
- دراسة وتقييم ربحية المؤسسة وكذا قدرة المؤسسة على الإستمرار؛
- دراسة وتقييم التوازن المالي للمؤسسة؛
- يبرز التحليل المالي حالة السوق من حيث المنافسة، خاصة القطاعات التي تضم المؤسسة و المؤسسات المماثلة لها في الحجم وكذا السياسات الإقتصادية المتبعة، حيث يتم قياس مدى فعالية المؤسسة مقارنة بهذه المؤسسات[1].

2. **بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة :**

حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة، لها أهداف من وراء التحليل المالي للشركة حيث تهدف إلى:

- تقديم ملاحظات حول السير العام لنشاط المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية والتي بواسطتها يتم تحديد المجاميع الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى قدرة المؤسسة على تحمل الفوائد المترتبة عن القروض؛
- متابعة القرارات التي تتخذها المؤسسة المتعلقة بالقروض سواء بالموافقة أو الرفض.

من أجل بلوغ هذه الأهداف يتوجب على المحلل المالي أن يحسن التعامل مع النتائج التي يفرزها التحليل المالي، خاصة وأن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية، التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية، خاصة وأنها تخضع للإجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال فترة زمنية معينة.

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي :إتجهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن،2008، ص31 .

المطلب الثالث : منهجية و مصادر معلومات التحليل المالي

أ. منهجية التحليل المالي

وهي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي أثناء إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية، هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الإعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح لها تحقيق الهدف المطلوب، وتتطلب عملية التحليل المالي المرور بمراحل وخطوات معينة، والتي بدورها قد تختلف من محلل مالي لآخر، ويمكن القول بأنها من أجل تحقيق الهدف من عملية التحليل، لابد على المحلل المالي تتبع المراحل التالية أثناء عملية التحليل:

1) **مرحلة الإعداد و التحضير** : تبدأ هذه المرحلة بمجرد تكليف المحلل المالي بعملية التحليل، سواء من أطراف داخلية أو خارجية، وخلال هذه المرحلة يقوم المحلل بالخطوات التالية:

1.1. تحديد الهدف من التحليل : ويقوم المحلل المالي في هذه الخطوة بتحديد الغرض من عملية التحليل، والذي قد يختلف باختلاف الفئات المستفيدة من هذا التحليل، فالمستثمر يهدف إلى معرفة ربحية المؤسسات وسياسة توزيع الأرباح المتبعة، أما البنوك فتهتم بالدرجة الأولى بسيولة أصول المؤسسة وقدرتها على سداد ديونها، أما إدارة المؤسسة فتهتم بتقييم أداء مختلف الإدارات والأقسام[1].

2.1. تحديد مدى و نطاق التحليل:

تبعا لهذه المرحلة على المحلل المالي تحديد ما يلي:

- هل يشمل التحليل مؤسسة واحدة أو مجمعة مؤسسات؛
- هل يشمل التحليل سنة أم يتعداه إلى عدة سنوات .

3.1. تحديد و جمع المعلومات و البيانات اللازمة للتحليل المالي : في هذه الخطوة يقوم المحلل المالي بتحديد وجمع المعلومات الكافية و الملائمة، و التي تحقق أهدافها وتسهل عملية التحليل المالي، على أن يقوم بتحري مدى مصداقية المصادر المعتمدة و كذا دقة المعلومات التي تم جمعها.

2) **مرحلة التحليل** : و هي المرحلة الأساسية التي يبرز فيها دور المحلل المالي حيث يقوم فيها بمعالجة البيانات والمعلومات المتوفرة لديه بما يخدم أهداف العملية التحليلية، ويمر خلالها بالخطوات التالية:

1.2. إعادة تبويب و تصنيف المعلومات : وهي خطوة جد مهمة كونها تسهل مهمة المحلل المالي، ويقوم خلالها بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب الحسابات و مجموعاتها، أو إعادة تصنيفها في حالات أخرى وذلك بما يتوافق مع متطلبات التحليل المالي.

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص76-77 .

2.2. إختيار أداة أو أسلوب التحليل المناسب : يتطلب اختيار الأداة أو الأسلوب المناسب للتحليل عناية خاصة من المحلل المالي، حتى يضمن الوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت ممكن، حيث أن لكل أداة أو أسلوب خصائص وميزات معينة وظروف محددة لاستخدامها ، وقد يحتاج المحلل إلى الإستعانة بأكثر من أداة أو أسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل[1].

3.2. معالجة البيانات المجمعة : بعد عملية جمع وتصنيف المعلومات واختيار الأسلوب أو الأساليب الملائمة، يقوم المحلل المالي بمعالجة هذه المعطيات ومن ثم استخراج المؤشرات المرابطة بالغرض من التحليل[2].

4.2. تحديد الإنحرافات و أسبابها: ويكون ذلك بمقارنة نتائج عملية التحليل بالمعايير المناسبة المعتمدة من طرف المحلل المالي، ثم تحديد الفروقات السلبية والإيجابية الناتجة عن هذه المقارنة، وبعدها يقوم بتتبعها ومعرفة مسبباتها والعوامل المرتبطة بها، حتى يتمكن من إقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها .

3) **مرحلة الإستنتاجات والتوصيات (كتابة التقارير) :** وهي المرحلة الأخيرة والتي يقوم فيها المحلل بإطلاع الجهات المعنية بنتائج عملية التحليل التي تم التوصل إليها، بالإضافة إلى إقترح الحلول والتوصيات اللازمة، ويكون ذلك عبر كتابة التقارير.

ب. مصادر معلومات التحليل المالي:

كثيرا ما يتم الخلط بين مصطلحي المعلومات والبيانات، نظرا لتقاربها والعلاقة التي تربطهما، حيث تعتبر المعلومات كمنتج للبيانات كما يستخدم لفظ المعلومات للدلالة على بيانات تم تجهيزها أو تحويلها لكي تصبح ذات منفعة لمن يحتاجها، ومن ثم فإن البيانات تعتبر المادة الخام التي تحتاج إلى معالجة لتصبح منتج نهائي (معلومات) لتستخدم فيما بعد لخدمة أهداف معينة. [3]

وتحتاج عملية التحليل المالي إلى معلومات وبيانات يستخدمها المحلل المالي من أجل القيام بعملية تشخيصية هدفها الفحص والتنبؤ بالمعلومات، من خلال الاعتماد على مصادر مختلفة، هذه الأخيرة توفر المادة الأولية التي تعتمد عيها مخرجات عملية التحليل المالي، على أن تكون هذه المصادر على قدر من الموثوقية والمصداقية، كما أن تحقيق العملية التشخيصية والتحليلية لأهدافها ووصولها إلى نتائج تساعد المهتمين على إتخاذ القرار وتقدير النتائج المستقبلية للمؤسسة لا يكون بالإعتماد فقط على القوائم المالية ، وإنما يجب أن يتعداه بتوفير معلومات أخرى، وهذا راجع لكون تطور المؤسسة مرتبط بعاملين، الأول داخلي (تنظيم المؤسسة، طبيعة المنتج، إنتاجية العمل، .... إلخ) ، و الثاني خارجي (النمو الاقتصادي، التطور التقني، السياسة الضريبية ...إلخ)،

---

[1] مؤيد راضي خنفر، نفس المرجع السابق،ص 80.

[2] وليد ناجي الحيالي،**الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 1996،ص17.

[3] مدني بلغيث، محمود طواهر التهامي، **المؤسسة الجزائرية و تحديات تحقيق الأداء المحاسبي المتميز**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005 ، ص98 - 104.

وبالتالي فإن المحلل المالي يأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل من خلال اعتماده على مصادر أخرى تسهلها عملية التقييم وتفسير النتائج، وبناءا على ما سبق فإنه يمكن تقسيم مصادر معلومات التحليل المالي إلى:

1) مصادر داخلية:

و بتعدد المصادر الداخلية يمكن أن نحصرها فيما يلي:

1.1. القوائم المالية الأساسية[1]:

و تشمل حسب النظام المحاسبي المالي خمسة قوائم يمكن أن نذكرها تباعا لما يلي:

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛

الملاحق :وتعد جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة و توفر معلومات إضافية غير متوفرة في القوائم المالية، كما تحوي الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة من طرف المؤسسة[2].

2.1. التقارير المؤقتة (المرحلية) : و هي التي تقدم على مدار السنة (نصف أو ربع سنوى)

ويكون الهدف منها إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمزيد من المعلومات في تواريخ متقاربة لإتخاذ قرارات الإستثمار والإقراض، و يضاف إلى ذلك أن تلك التقارير يمكن أن توفر معلومات هامة متعلقة بالجوانب الموسمية وكيفية سير العمل[3].

3.1. تقارير مجلس الإدارة : والتي تحتوي على معلومات تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

4.1. تقرير مراجع الحسابات: وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها.

5.1. التقارير الإدارية: وهي التقارير الداخلية التي تعد لأغراض إدارية، بالإضافة إلى معلومات أخرى.

2) مصادر خارجية:

حيث يستطيع المحلل المالي الحصول على المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق رأس المال وهيئات البورصة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف والمجلات المتخصصة والمكاتب الإستشارية، ومن المفيد عند تحليل المعلومات المالية لمؤسسة معينة، مقارنتها بما هو قائم في الشركات المنافسة

---

[1] حماد طارق عبد العال ، **التقارير المالية (أسس الإعداد و العرض و التحليل وفقا لأحدث الإصدارات و التعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية و البريطانية و العربية و المصرية)**,الدار الجامعية مصر، 2000 ، ص5 .

[2] منير شاكر و آخرون، **التحليل المالي :مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2005 ، ص20.

[3] إيمان أنجرو، **التحليل الإئتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007 ، ص64 .

ولذلك يجب تجميع معلومات عن الصناعة التي يعمل فيها المؤسسة، ويضاف إلى ذلك تجميع بيانات عن الإقتصاد بصفة عامة، وكذلك بيانات عن ظروف المنافسة، وأثر الإتفاقيات الدولية في تلك الصناعة.
ويتوقف إعتماد المحلل المالي على كل من المصدرين حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة، أي هل هي مؤشرات كمية أم نوعية.

المبحث الثاني: أدوات وأنواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

إن أهمية التحليل المالي قد تزايدت بشكل كبير في الإقتصاديات المعاصرة، بل إن الكثير من المؤسسات خصصت لها أقساما خاصة و دعمتها بالكفاءات الإدارية اللازمة، فهو أداة من شأنها الدفع بوتيرة المؤسسة للتنمية و التطور، ونظرا للأهميته البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح من اللازم على كل مهتم بها، أن يتعرف على أنواع التحليل المالي والأدوات المستخدمة في ذلك ، إضافة إلى الأطراف المستعملة والمستفيدة منه ، كل هذا إرتأينا تقديمه وفقا لما يلي:

المطلب الأول: أدوات التحليل المالي

إن لكل مؤسسة أهداف تسعى للوصول إليها بوسائل شتى، ولكي تصل إلى هذه الأهداف عليها أن تستعمل أدوات تحليلية مناسبة من أجل الحصول على معلومات يمكن أن تستفيد منها في إتخاذ القرارات، ومن أهم الأدوات التحليلية التي يمكن استعمالها لهذه الغاية الأدوات التالية:

أ. التحليل المالي بالنسب:

يقوم التحليل المالي على أساس تقييم القوائم المالية من خلال علاقتها ببعضها البعض، أو الإستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن المؤشرات التي من شأنها أن توضح الوضع السائد في المؤسسة.

ب. جدول التمويل أو قائمة مصادر الأموال وإستخداماتها:

هذا النوع من التحليل يركز على الأموال وطرق إستخدامها خلال فترة زمنية محددة، ويفيد هذا النوع من التحليل التعرف على المصادر الداخلية والمصادر الخارجية وأهمية كل منها للعمل على ملائمة هذه المصادر للإستخدامات [1].

ت. الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي:

تساعد هذه الأداة التحليلية على معرفة مواعيد تدفق الأموال من المؤسسة وإليها ومعرفة حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال الفترة القادمة.

ث. الموازنات التقديرية:

تقوم هذه الأداة التحليلية على أساس التعرف على الحجم المتوقع من الموجودات والديون والحقوق، والاحتياجات المالية، والتعرف على حجم الأرباح المتوقعة.

[1] خالد محمود الكحلوت، مرجع سابق، ص25.

ج. تحليل التعادل:

هدف هذه الأداة التحليلية هو تحديد حجم المبيعات أو عدد الوحدات اللازم بيعها بسعر معين لتصل المؤسسة إلى ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفر، وكذا حجم المبيعات اللازم لذلك والتكاليف المتغيرة والثابتة المقاربة لربح يساوي الصفر، بالإضافة على مجموعة من الأهداف التي تسطر من قبل المؤسسة.

ح. مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة :

تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية، من سنة إلى أخرى خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال المقارنة بين حسابات القوائم المالية للسنوات المختلفة، إذ تساعد هذه المقارنة في التعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققها المؤسسة على مدى سنوات حياتها.

خ. مقارنة الإتجاهات بالإستناد إلى رقم قياسي :

تساعد هذه الأداة التحليلية في التعرف على التغيرات على مدى أكثر من سنتين وذلك للتغلب على عيوب المقارنة من سنة إلى أخرى.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر للتحليل المالي بأنها عدة أنواع تكمل بعضها بعضا وتخدم الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمؤسسة ، وبإختلاف الهدف من عملية التحليل يمكننا حصر هذه الأنواع كالآتي:

أ. من حيث الجهة القائمة بعملية التحليل المالي

ويقسم التحليل المالي إلى نوعين:

1) **التحليل داخلي** : وهو التحليل الذي تقوم بها جهات من داخل المؤسسة إستجابة لإنشغلات داخلية، وما يميز هذا التحليل كونه أكثر دقة من التحليل الخارجي، باعتبار المحلل الداخلي يلقى كل الامتيازات من توفير للمعلومات، إضافة إلى معرفتها الجيدة بوضعية المؤسسة.
2) **التحليل الخارجي** : وهو التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، لخدمة أغراض هذه الجهات وترشيد قراراتها كالمستثمرين، البنوك ...الخ، ولكن في أغلب الأحيان نتائجه تكون أقل دقة من التحليل الداخلي نظرا لكونه غالبا ما يستند على البيانات المنشورة من طرف المؤسسة فقط، إضافة إلى كون المحلل يكون من خارج المؤسسة وبالتالي لا يلقى نفس الإمتيازات التي تمنح للمحلل الداخلي.

ب. من حيث الفترة التي يغطيها التحليل المالي

وفق هذا المعيار يمكن تبويب التحليل المالي كما يلي:

1) **التحليل المالي قصير الأجل** : وهو التحليل الذي يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، و يقيس إمكانيات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل القصير ويساهم أيضا في التخطيط قصير الأجل، كما يركز هذا التحليل على دراسة قدرة المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية.
2) **التحليل المالي طويل الأجل:** وهو التحليل الذي يغطي فترة زمنية طويلة الأجل، ويركز في دراستها على تحليل الهيكلة المالية والأصول الثابتة، وكذا الربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية إلتزامات المؤسسة في الأجل الطويل، بمعنى قدرة المؤسسة على دفع فوائد وأقساط الديون عند تواريخ إستحقاقها، بالإضافة إلى مدى إنتظام المؤسسة في توزيع الأرباح وحجم التوزيعات، وتأثيرها على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، كما يساعد في القرارات الطويلة الأجل المتعلقة بالتوسع والتمويل.[1]

ت. من حيث المدى الذي يغطيها التحليل المالي

ويمكن تقسيم التحليل المالي وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

1) **التحليل الشامل** : ويقصد بالتحليل الشامل ذلك التحليل الشامل الذي يغطي كافة أنشطة المؤسسة خلال سنة مالية واحدة أو عدة سنوات.
2) **التحليل الجزئي** : ويقصد بالتحليل الجزئي ذلك التحليل الذي يغطي جزءا من أنشطة المؤسسة خلال سنة واحدة أو عدة سنوات.

ث. من حيث هدف التحليل المالي

يمكن تبويب التحليل المالي إلى عدة أنواع إستنادا إلى الهدف منها:

- التحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها في الأجل القصير أو الطويل؛
- التحليل لتقويم ربحية المؤسسة؛
- التحليل لتقويم الأداء التشغيلي والمالي للمؤسسة؛
- التحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي و مجال إستخداماتها؛[2]
- تحليل المحافظ الإستثمارية؛

---

[1] مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3 ،2011، ص10.

[2] و ليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 20-21.

- تحليل الإندماج، الفشل المالي، الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

ج. من حيث مستوى التحليل

وهناك ثلاث مستويات يمكن أن يكون التحليل في ظلها :

1) **على مستوى المؤسسة** : حيث يقوم المحلل المالي ضمن هذا التحليل بجمع كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة فقط، وتعتمد عملية التحليل على إستعمال أساليب وأدوات التحليل المختلفة، ولا يتم الأخذ بعين الإعتبار المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة وهذا ما يعيبه كونها يعتبر المؤسسة كنظام مغلق، غير أن المؤسسة تؤثر وتتأثر بمحيطها ولا يمكنها أن تنعزل عن بيئتها التي هي جزء منها.
2) **على مستوى القطاع** : وهو التحليل المالي الذي تتم فيه دراسة المؤسسة ضمن القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، ويكون ذلك بمقارنة نتائج تحليل المؤسسة مع مؤسسات أخرى تماثلها في الحجم والنشاط، أو مقارنتها بالمعايير الخاصة بالقطاع الذي تنشط فيه، وبالتالي الحكم على أداء المؤسسة وتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف، وتبرز أهمية هذا التحليل في ظل المنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بين المؤسسات.
3) **على المستوى العام** : وهو تحليل أشمل من النوعين السابقين، حيث يقوم بدراسة المؤسسة وكذا القطاع الذي تنتمي إليها في ظل الظروف الإقتصادية العامة في البلد، وظهرت أهمية هذا التحليل بسبب إنتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات وتحرر حركة التجارة العالمية، وما ينتج عن ذلك من تأثر الدول بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية. [1]

ح. من حيث البعد الزمني

ويمكن تقسيم التحليل المالي إنطلاقا من البعد الزمني لعملية التحليل إلى نوعين:

1) **التحليل الرأسي (العمودي)** : وهو عبارة عن تحليل يقوم بدراسة العلاقات الكمية القائمة بين عناصر القائمة الواحدة، والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر من عناصر القائمة موضوع التحليل بتاريخ معين، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموعة جزئية منها.
2) **التحليل الأفقي (تحليل الإتجاه)** : ويشمل هذا التحليل دراسة الإتجاه الذي يتخذه كل عنصر من بنود القوائم المالية، أو نسبة مالية معينة سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان خلال فترة تتجاوز السنة، ويتم

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية :مدخل نظري و تطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان، الأردن، 2009 ، ص76

تحديد هذه المدة حسب رغبة القائمين بعملية التحليل، و يوصف بأنها تحليل ديناميكي لأنها يبين التغيرات التي حدثت خلال فترة التحليل ، كما أنها يساعد على تحقيق مايلي:[1]

- معرفة سلوك النسب قيد التحليل، وكذا متابعة بنود القوائم المالية موضوع الدراسة عبر الزمن؛
- تقييم إمكانات المؤسسة و تتبع نشاطها في ضوء هذا السلوك، ومن ثم إتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع الأسباب المؤدية إلى هذه التغيرات؛
- تقييم الوضع المستقبلي؛
- الحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة، وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة .

خ. من حيث إطار التحليل

ويمكن تقسيم التحليل المالي من حيث إطار التحليل إلى نوعين:

1) **التحليل المالي للمؤسسات:** والهدف من هذا النوع من التحليل هو مساعدة المستثمرين والإدارة والأطراف الأخرى في تقييم مختلف الأنشطة، وتقييم قرارات الإستثمار والتمويل وكل القرارات الأخرى ذات الأثر المالي على وضع المؤسسة.
2) **تحليل الأوراق المالية:** إن التحليل المالي للأوراق المالية له أهمية كبيرة، خاصة بالنسبة للأطراف المتعاملة في البورصة، حيث يعتبر بالنسبة للمستثمرين ومديري محافظ الأوراق المالية أداة مهمة لتقييم البدائل الإستثمارية المتاحة، مما يساعدهم في إتخاذ القرارات المناسبة.[2]

المطلب الثالث : الأطراف المستعملة و المستفيدة من التحليل المالي

يثير التحليل المالي إهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تخص مصالحها عن طريق تحليل القوائم المالية وتغيير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة ويمكننا تحديد الفئات صاحبة الإهتمام والمستفيدة من التحليل المالي بما يلي:

---

[1] محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية :الإستثمار و التمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2008 ، ص90 .

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر و التوزيع، الرياض السعودية، 2006.

أ. إدارة المؤسسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة. الهيئة العامة في الشركات او الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها؛
- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذا السياسات الإدارية؛
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

ب. **المستثمرون :**

يهتم المساهم او صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الإستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الإحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له لشراء أسهم المؤسسة، إلا أن كان كل منهما، المساهم الحالي و المرتقب، يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها والأسلوب الذي إتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل .

ت.الدائنون :

يقصد بالدائن الشخص الذي إكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الإكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض أموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية.[1]

ث. الموردون

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية .

ج. العملاء

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.[1]

[1] خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي ،دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2001 ، ص93.

ح. العاملون في المؤسسة

يمكن القول بصفة عامة، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما :

1) المساهمون؛

2) العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة(خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطيات .ولهذا السبب لا يمكن للعاملين في فرنسا مثلا المشاركة في الأرباح إلا إذا تجاوز صافي الربح % 5 بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعا لهم على زيادة الإنتاجية وضمان حد أدنى من العائد للملاك.

يدل هذا على أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها، والتأكد من سلامة إدارة الأموال[2].

خ. الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية :

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي؛
- مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي؛
- تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

د. المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي:

تستعمل المؤسسات المتخصصة التحليل المالي لغرض مساعدة المؤسسات في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق، ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق التي تقوم باحتساب 14 نسبة مالية dun & bradstreet وشركة standard & poors الأمريكية لعدد كبير من الصناعات.[3]

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الإسكندرية :الدار الجامعية، 2004 ، ص72.

[2] أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان : دار البداية، 2004 ، ص172.

[3] هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان :دار الفكر، 2000 ، ص164

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المطلب الى بعض الدراسات التي خاضت في مجال التحليل المالي وذلك كمايلي:

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

أ.الدراسات المحلية:

1) **<u>الدراسة الأولى</u> : اليمين سعاد**، سنة 2008-2009، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة- العلمة- سطيف، رسالة ماجيستر في ادارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة .

اشكالية الدراسة :

ركزت هذه الدراسة على الاشكالية التالية : **هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة، و تحديد المشاكل التي تعاني منها؟**

أهداف الدراسة :

ابراز الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة و إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة والتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة للقياس والمراقبة.

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

نتائج الدراسة :

- ✓ استطاعت المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة.
- ✓ من خلال حساب نسب التمويل تبين أن المؤسسة غير مثقلة بالديون، وهي وضعية تسمح للمؤسسة من سداد التزاماتها تجاه الغير دون أية صعوبات، و يدل هذا كذلك على قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال ما تمتلكه من أموال.
- ✓ بالنسبة للسيولة فالمؤسسة تحتفظ بقدر كاف من السيولة خلال سنة 2004 و 2006 ، وهذا ما يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها القصيرة الأجل دون أية صعوبات، غير أنه في سنة 2005تحتفظ المؤسسة بقدر كبير من السيولة، حيث بلغت نسبة السيولة السريعة 0.6 وهذه السيولة عبارة عن أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.

2) **الدراسة الثانية : جحنين كريمة،** التحليل المالي لاغراض الاداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير تخصص الادارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2014/2013.

اشكالية الدراسة :

ركزت هذه الدراسة على الاشكالية التالية: **ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة و ترشيد قرار الاستثمار في البورصة ؟**

أهداف الدراسة:

ابراز أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة للإطلاع على الوضع الحقيقي للمؤسسة، ومن ثم اقتراح الحلول اللازمة لتفادي المشاكل داخل المؤسسة مستقبلا، وكذلك إمداد المسيرين في المؤسسة بالمعمومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بها.
وكذلك توعية المؤسسات والمستثمرين بأهمية التحليل الإستثماري في ترشيد قرارات الإستثمار في البورصة.
وإعطاء صورة واضحة ودقيقة للمهتمين بالإستثمار في البورصة ومنحهم مدخل علمي مناسب لاتخاذ القرارات الإستثمارية.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة .

نتائج الدراسة:

- ✓ التحليل المالي للقوائم المالية هو المرجع الرئيسي لتوفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ تعتبر بورصة الجزائر ضعيفة من حيث نشر المعلومات مقارنة بباقي البوصات الأخرى، كما تتسم بتوافر عدد قليل من مصادر المعلومات والتحليلات .
- ✓ يعتبر الإستثمار المالي عملية معقدة ترتبط بوجود بيئة إستثمارية يحكمها العائد والمخاطرة .

3) **الدراسة الثالثة: عيسى سيهام، عيسى يونس،** تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (بومرداس)، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص ادارة اعمال المؤسسات سنة 2017/2016

إشكالية الدراسة:

تطرقت هذه الدراسة الى الاشكالية التالية: **ماهي أهم اليات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟**

اهداف الدراسة :

يمكن تلخيص اهداف الدراسة كما يلي :

- تسليط الضوء على أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، و دوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة.
- التعرف على القوائم المالية و أهم النسب المالية المستوحاة منها وكيفية توظيف المحتوى المعلوماتي لجدول حسابات النتائج والميزانية المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة اقتصادية.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء بومرداس– GCB

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة :

من بين النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

- بالنسبة للسيولة فالمؤسسة تحتفظ بقدر كبير من السيولة خلال السنوات، و هذا ما يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها و كذلك التزاماتها القصيرة الأجل دون أية صعوبات، لكن هذه السيولة مبالغ فيها يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.
- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائنيها مما يسمح بالحصول على ديون إضافية.
- من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن هناك تراجع في أدائها خلال السنة الأخيرة من الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها المالية والثابتة.

4) **<u>الدراسة الرابعة</u>: طير الويزة، سايغي باهية فريال**، فعلية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري (البويرة)، مذكرة لنيل شهادة ماستر 2 في المحاسبة والتدقيق.

إشكالية الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على الاشكالية التالية :**هل يعتبر التحليل المالي أداة فعالة وكافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة ؟**

أهداف البحث :

كان الهدف من الدراسة هو ابراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار و ابراز مدي فعالية و أهمية هذه التقنية، وعرض الادوات المستعملة في التحليل المالي و تطبيقها في المؤسسة الجزائرية و معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة .

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي .

نتائج الدراسة :

ومن بين ما توصلت إليه الدراسة :

- ✓ رأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لان رأس المال العامل فائض من الأموال المجمدة الغير مستغلة.
- ✓ المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء الى بيع مخزوناتها.
- ✓ المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائنيها مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة.

5) **الدراسة الخامسة: قريرة مروة**، دور التحليل المالي في تشخيص وضعة المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش (بسكرة)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي سنة 2016-2017.

اشكالية الدراسة :

تمحورت اشكالية الدراسة حول **دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة الاقتصادية؟**

أهداف الدراسة:

محاولة توضيح أهمية التحليلي و التشخيص المالي في المؤسسة و إبراز دوره في تقييم المركز المالي للوحدة في تاريخ معين و ذلك بمراقبة البيانات و المعلومات باستخدام بعض الأساليب الرياضية و الإحصائية من أجل إخراجها من الأزمة و المشاكل التي تعانيها.

نتائج الدراسة :

وكانت بعض نتائج الدراسة كما يلي:

- ✓ حققت المؤسسة أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية، كدليل على أن المؤسسة حققت أرباح خلال السنوات المتتالية.2013-2014-2015.
- ✓ الخزينة موجبة و هذا ما يفسر أن المؤسسة اتخذت استراتيجية مثبتة، بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب و تحسين وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة.
- ✓ الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة وهذا ما يفسر وجود عجز في تمويل الأصول بواسطة الأموال الخاصة في سنتي 2013 – 2014 وتدارك هذا العجز في سنة 2015 .

- **<u>الدراسة السادسة</u>: تبة سومية،** دور المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير شعبة علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر سنة 2009-2012.

ركزت الدراسة على الاشكالية التالية: **ما مدى مساهمة المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة؟**

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز دور التحليل المالي كأداة تقييمية تساعد المؤسسات في التعرف على أدائها الفعلي، والتنبؤ بمستقبلها.
- إبراز أثر تطبيق معايير المحاسبية الدولية في إعداد دراسة وتحليل القوائم المالية بالمؤسسة.
- إسقاط الجانب النظري من الدراسة على المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء ومن ثم التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.

منهج الدراسة:

تم إستخدام كل المنهج الوصفي و التحليلي في هذه الدراسة .

نتائج الدراسة:

- ✓ لا تؤثر المعايير المحاسبية الدولية على المنهجية العامة للتحليل المالي وإنما في محتوى القوائم المالية والنسب المالية؛
- ✓ تم إستخراج مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة إعتمادا على القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بطريقة أسهل مما كانت عليه و ذلك دون الحاجة إلى إعادة تبويب عناصرها و يلاحظ منها ما يلي:
- ✓ المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها عند تاريخ إستحقاقها لوجود فائض في السيولة بدلالة موجبة في رأس المال العامل طول الفترة 2009-2012.

- **<u>الدراسة السابعة</u>: أوراغ وناسة،** أثر التحليل المالي على اداء المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان – بسكرة– مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي سنة 2016/2015

اشكالية الدراسة:

تطرقت هذه الدراسة الى الاشكالية التالية: **ما هو أثر التحليل المالي على اداء المؤسسة؟**

هدف الدراسة :

ابراز الأداء المالي للمؤسسة والبحث عن كيفية التوازن المالي للمؤسسة مطاحن الزيبان قنطرة–.التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية ومحاولة إسقاط الجانب النظري لهذا البحث على مؤسسة مطاحن الزيبان قنطرة .

منهج الدراسة :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليل في هذه الدراسة.

نتائج الدراسة :

- ✓ أن نسبة السيولة السريعة للمؤسسة مرتفعة خلال سنوات الدراسة و يعود ذلك إلى إرتفاع قيمة مدينو الإستثمار.
- ✓ نسبة النقديات التي تمتلكها المؤسسة في إرتفاع مستمر خلال السنوات 2011 و 2012 و 2013 وهذا يدل على أن المؤسسة لديها أموال سائلة–.أما بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة أن المؤسسة خلال فترة الدراسة إرتفعت نسبة مبيعاتها وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إستخدام أصولها الجارية من أجل توليد مبيعاتها.
- ✓ نسبة إقتراض المؤسسة من الغير خلال فترة الدراسة منخفضة وهذا يدل على أن المؤسسة لا تعتمد كثيرا على الديون.
- ✓ إستطاعت المؤسسة تحقيق توازنها المالي خلال هذه الفترة وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل إستثماراتها من خلال مواردها الثابتة و كذلك القدرة على تسديد إلتزاماتها القصيرة الأجل.

ب. الدراسات الاجنبية :

1) الدراسة الاولى: غرام طلب ،دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الاسلامية في سوريا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة , جامعة دمشق, سوريا سنة 2015.

إشكالية الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على الاشكالية التالية : **ما مدى إستخدام المصارف الإسلامية في سورية التحليل المالي عند إتخاذ قرارتها التمويلية وهل تستخدم المصارف الإسلامية في سورية كافة أدوات التحليل المالي (تحليل رأسي,افقي ,نسب مالية) عند إتخاذ قراراتها التمويلية؟**

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة إلى أي مدى يستخدم التحليل المالي في المصارف الإسلامية في سورية؛

- معرفة ما إذا كانت تستخدم كافة أدوات التحليل المالي من قبل المصارف الإسلامية عند إتخاذ قراراتها التمويلية بأنواعها؛
- الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل بيانات الدراسة تم التوصل إلى بعض النتائج الأساسية وهي كالتالي:

- ✓ تعتمد المصارف الإسلامية على التحليل المالي عند إتخاذ قرارتها التمويلية
- ✓ تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الرأسي وذلك لبنود محددة عند إتخاذها القرار التمويلي، وتتمثل هذه البنود بالأصول (بحيث تأخذ نسبة كل من اللأصول المتداولة و الثابتة من إجمالي الأصول) وكذلك الإلتزامات (وتأخذ نسب كل من حقوق الملكية والخصوم طويلة الأجل والخصوم المتداولة من إجمالي الخصوم وحقوق الملكية) و الربح ونسبته بالمقارنة مع المبيعات .

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات

يمكن تلخيص أوجه التشابه والاختلاف في الجدول التالي :

جدول رقم (1) اوجه التشابه والاختلاف :

الدراسات	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الأولى: **اليمين سعاد**، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها	– تقييم الوضع المالي للمؤسسة ومعرفة حالتها الاقتصادية .	– فترة و مكان الدراسة: حيث اجرت دراسة للمؤسسة الوطنية لصناعة اجهزة المراقبة سنة 2006/2005/2004
الدراسة الثانية : **جحنين كريمة**، التحليل المالي لاغراض الاداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة	–ابراز اهمية التحليل المالي و دوره في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة . –استعمال المنهج الوصفي التحليلي .	– تمحورت الدراسة حول الاستثمار في البورصة الجزائرية . – الفترة الزمنية : حيث اجرت الدراسة تحليل لسنة 2013 .

الدراسة الثالثة : **عيسى سيهام، عيسى يونس،** تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	تطرقت الدراستان الى أهمية التحليل المالي وكيف يساهم في تشخيص وضعية المؤسسة الاقتصادية	– فترة و مكان الدراسة : حيث قامت باجراء دراستها للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية للبناء خلال سنوات 2015/2014/2013
الدراسة الرابعة : **طير الويزة، سايغي باهية فريال،** فعلية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة.	ابراز دور التحليل المالي و مدى أهميته في معرفة الوضع المالي للمؤسسة مع استعمال الاسلوب الوصفي التحليلي .	– فترة الدراسة : حيث قامت باجراء الدراسة لسنوات 2013/2012/2011 – مكان الدراسة : ديوان الترقية والتسيير العقاري (البويرة)
الدراسة الخامسة: **قريرة مروة،** دور التحليلي المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .	تمحورت الدراستان حول دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة واستعملت المنهج الوصفي التحليلي .	فترة و مكان الدراسة: اجرت هذه الدراسة تحليل لسنوات 2015/2014/2013 لمؤسسة المطاحن الكبرى بالجنوب أوماش (بسكرة)
الدراسة السادسة : **تبة سومية،** دور المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة	ابراز دور التحليل المالي كأداة تساعد المؤسسة في معرفة وضعيتها المالية واستعملت الدراستان المنهج الوصفي التحليلي .	– تمحورت الدراسة حول مدى مساهمة المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة – فترة و مكان الدراسة: أجرت الدراسة تحليل للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2013 .
الدراسة السابعة **أوراغ وناسة،** أثر التحليل المالي على اداء المؤسسة	تطرقت الدراستان الى التحليل المالي وكيف يساعد في تقييم أداء المؤسسة و استعملتا المنهج الوصفي التحليلي .	الفترة و مكان الدراسة : ركزت هذه الدراسة في تحليلها على سنوات 2013/2012/2011 لمؤسسة مطاحن الزيبان قنطرة .

الدراسة الثامنة : **غرام طلب**، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الاسلامية في سوريا	تناولت الدراستان التعليل المالي كأداة مهمة لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة مستعملة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي .	تمثل الاختلاف بين الدراستان في استخدام التحليل المالي في المصارف الاسلامية في سوريا

المصدر : من اعداد الطالبان

تناولت الدراسات السابقة أهمية التحليل المالي كأداة تقييمية تساعد المؤسسات في التعرف على أدائها الفعلي، والتنبؤ بمستقبلها، إبراز دور التحليل المالي في تقييم المركز المالي للوحدة في تاريخ معين و ذلك بمراقبة البيانات و المعلومات باستخدام بعض الأساليب الرياضية و الإحصائية، أيضا تطرقت الى أدوات التحليل المالي و منهجيته ونسب السيولة والمردودية الى غير ذلك، كما تناولت أيضا أهمية تطبيق معايير المحاسبية الدولية في دراسة وتحليل القوائم المالية بالمؤسسة.

تطرقت أيضا الى التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار و إبراز مدي فعالية و أهمية هذه التقنية، وعرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي، وتطبيقها في المؤسسة الجزائرية، والتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسات التي كانت محل الدراسة .

و تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسات في الفترة الزمنية المدروسة و مكان الدراسة (المؤسسة التي كانت محل الدراسة) كما ربطت بعض الدراسات التحليل المالي بالمعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية و بعضها تطرق الى البورصة الجزائرية وهنا كان الاختلاف بين هذه الدراسات .

أما بالنسبة للدراسة الأجنبية فقد كان الاختلاف في أنها تطرقت الى مدي استخدام التحليل المالي في المصارف الإسلامية .

المطلب الثالث: تحليل أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المطلب الى بعض الاختلافات في النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا مع بعض الدراسات السابقة وذلك وفقا لما يلي:

أ. الدراسة الأولى: جحنين كريمة، التحليل المالي لأغراض الأداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة

تكمن أوجه الإختلاف بين النتائج المتحصل عليها من خلال الدراستين في مايلي:

- تعتمد البورصة الجزائرية على الإستثمار المالي الذي بعتبر عملية معقدة ترتبط بوجود بيئة إستثمارية يحكمها العائد والمخاطرة، أما المؤسسة الإقتصادية فتعتمد على مواردها الخاصة سواء كانت مالية أو عينية.

- من بين أبرز الإخلافات أن البورصة الجزائرية لا تتوفر على الكثير من المعطيات والمعلومات، وبالتالي يصعب القيام بعملية التحليل المالي، على عكس المؤسسة الإقتصادية التي تتوفر على معلومات كافية للقيام بالتحليل المالي.

ب. الدراسة الثانية: عيسى سيهام، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تتمتع المؤسسة الوطنية للهندسة باستقلالية مالية، حيث كانت نسبة الإستقلالية المالية أكبر من الواحد، على عكس ملبنة عريب، التي كانت نسبة الإستقلالية المالية لها في سنة 2015-2016 أقل من الواحد، وهذا يعني أنها لا تتمتع باستقلالية مالية، لاكنها تداركت الوضع في سنة 2017 وأصبحت تتمتع باستقلالية مالية وهذا أمر جيد للمؤسسة.

ت. الدراسة الثالثة: قريرة مروة، دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة

لم تستطع مؤسسة المطاحن الكبر بالجنوب من تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة خلال السنوات الاولى (2013-2014)،لاكن تداركت هذه الوضع في سنة 2015، عكس ملبنة عريب حيث استطاعت تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة خلال السنوات الدراسة.

ث. الدراسة الرابعة: أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة

نسبة النقديات التي تمتلكها مؤسسة مطاحن الزيبان في ارتفاع مستمر خلال سنوات 2001 و 2012 و 2013 وهذا يدل على أن المؤسسة لديها أموال سائلة، على عكس مؤسسة عريب فنسبة النقديات لديها في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة 2015-2016-2017 وهذا يعني أنها تعاني من عسر مالي.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل الى التحليل المالي بشكل عام، بإعتباره من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تحليل القوائم المالية لأي مؤسسة، وبينا أهدافه ووظائفه بالإضافة الى ذلك المنهجية التي يتبعها المحلل للقيام بعملية التحليل بأكثر دقة، و مصادر المعلومات التي يتحصل عليها، ثم عرضنا أدوات التحليل المالي و أنواعه و ذكرنا أهم الأطراف المستعملة والمستفيدة منه، كل هذا من أجل القيام بعملية التحليل الدراسة من أجل اعطاء تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة التي تكون محل الدراسة وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني .

الفصل الثاني

دراسة حالة ملبنة عريب

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية للتحليل المالي سنقوم بإسقاط المعلومات النظرية على ملبنة عريب بولاية عين الدفلى وجمع المعلومات حول الموضوع للوصول الى النتائج بعد تحليل و تشخيص هذه المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة ولذلك ارتأينا الى تقسيم هذا الفصل الى مبحثين وهي كالأتي :

❖ المبحث الأول : تعريف ملبنة عريب

حيث سنتطرق في هذا المبحث الى تعريف شامل لمؤسسة عريب و معرفت تاريخ تطورها و موقعها الاستراتيجي، اضافة الى ذلك سنقوم بدراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة والوظائف والأهداف التي تسعى للوصول اليها .

❖ المبحث الثاني : تطبيق التحليل المالي على ملبنة عريب

سنعرض في هذا المبحث الميزانيات المالية للمؤسسة 2017/2016/2015 و سنقوم بتحليل هذه الميزانيات باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية .

المبحث الأول : تقديم مؤسسة عريب

بعد الإستقلال ظهرت العديد من المؤسسات خاصة الإقتصادية، حيث يلاحظ المتتبع لواقع القطاع الإقتصادي أنه عاش الكثير من الإصلاحات التي تهدف إلى تنظيم الإقتصاد الوطني وإعطاء الدور الريادي للمؤسسات العمومية في المسار التنموي، ومع مرور الوقت تطورت هذه المؤسسات وأصبحت تشكل القاعدة الأساسية للإقتصاد ومن بين هذه المؤسسات نذكر ملبنة عريب (بعين الدفلى)؛

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى التعريف بالمؤسسة من حيث النشأة وعرض هيكلها التنظيمي والأنشطة التي تقوم بها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: التعريف بملبنة عريب

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التعريف بملبنة عريب والتطلع على تاريخها وموقعها الإستراتيجي الذي تتمركز فيه .

الفرع الأول: صنفها

ملبنة عريب هي مؤسسة إقتصادية عمومية ذات طابع إنتاجي تختص في إنتاج الحليب ومشتقاته، أنشأت عام 1987، وهي شركة ذات أسهم يقدر رأس مالها ب :275.670.000.00دج

وهي شركة ذات أسهم أي عبارة عن شركة أموال، وتتربع على مساحة قدرها 14 هكتا، غير أنها مازالت بأموالها ووسائل إنتاجها تابعة للقطاع العام حيث تعمل تحت مسؤولية "GIPLAIT" وتسيير بالتنسيق مع الشركات القابضة "HOLDING" وحسب الإتجاه الذي يخدم الإقتصاد الوطني و خاصة المؤسسات العمومية الأنتاجية.

الفرع الثاني: موقعها

تقع ملبنة عريب بولاية عين الدفلى وهي تحتل موقعا هاما، حيث تتوسط الطريق الوطني رقم//04// وطريق السكة الحديدية الجزائر وهران مما يسهل عملية النقل والتسويق، وهي تبعد عن مقر الولاية بمسافة 11 كم يحدها : – من الغرب بلدية عين الدفلى.

– من الشرق بلدية سيدي لخضر.

– من الجنوب الطريق الوطني رقم //04//

– من الشمال وسط عريب.

وبحكم موقعها و إمكانيتها وطاقاتها الإنتاجية فهي تغطي طلب الولايات التالية: عين الدفلى، الشلف المدية، تيبازة، الجلفة، تيسمسيلت.

الفرع الثالث: نشأتها و تطورها التاريخي

لقد عرف الديوان الوطني للحليب و مشنقاته عدة تطورات منذ نشأته حيث كان في بداية الأمر عبارة عن مؤسسة صغيرة أنشأت من طرف المستعمر الفرنسي تحت إسم "LAICIO" بمعنى التعاونية الجزائرية للحليب كان مقرها ببئر خادم الجزائر العاصمة، ونتيجة لإفلاسها توقفت المؤسسة عن نشاطها بعد الإستقلال تحت إسم

"COLAITAL" حتى 1968/07/16 بعد ذلك أبحت تمارس نشاطها تحت إسم "ONALAIT" حيث تفرعت إلى ثلاثة تعاونيات كبيرة:

- الديوان الجهوي للشرق "ORELAIT"؛
- الديوان الجهوي للغرب "OROLAIT"؛
- الديوان الجهوي للوسط "ORLAC".

وقد أنشأت وحدة عريب سنة 1987 حيث تم إنجاز المصنع من طرف المجموعة الإيطالية القانونية(INTERCOOP) وذلك بعد إبرام الصفقة في 1985/12/24 بين هذه الأخيرة والديوان الوطني.

وفي ماي 1989 بدأ المصنع في مزاولة نشاطه بصورة عادية وإضافة إلى هذا قام الديوان الوطني بإنشاء كل من وحدتي "بني تامو بالبليدة سنة 1999" ووحدة "أميزو ببجاية " سنة 1996 وإبتداء من 1997/09/21، تغيرت طبيعة وحدة عريب على غرار بعض المؤسسات الإقتصادية الأخرى وأصبحت شركة ذات أسهم تحت "S.P.A.LAITERIE DES ARRIBS"

المطلب الثاني : دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يقصد بالهيكل التنظيمي العلاقة بين الوظائف و الأنشطة المعتمدة في التنظيم فهو يحدد الصلاحيات و المسؤوليات و يقسم العمل بين الأفراد ، كما يوضح العلاقات الرسمية التي تربط الأقسام المختلفة ثم العلاقات داخل الأقسام .

إذا فوضوح الهيكل التنظيمي و فهم الأفراد له من حيث التوزيع المسؤوليات و تحويل الصلاحيات يعتبر عاملا أساسيا في تحسين أداء المؤسسة .

ولقد عرفت ملبنة عريب عدة تنظيمات منذ نشأتها و ذلك بسبب التغيرات الإقتصادية التي عرفتها البلاد والمتمثلة في الإقتصاد الموجه، اللامركزية للمؤسسة منذ نشأة المؤسسة الأم إلى أن أصبحت شركة ذات أسهم، ومن أهم الإمكانيات التي تتمتع بها الملبنة ما يلي:

الفرع الأول: الإمكانيات المادية

وتتمثل في الهياكل والمنشأت الملبنية وهي كالتالي:

- محطة معالجة المياه الصناعية؛
- محطة لتصفية المياه الملوثة؛
- بئرين مجهزين بمضخات كهربائية لجلب الماء للملبنة.

ورشات الإنتاج و تنقسم الى:

- ورشة إنتاج الحليب المبستر؛
- ورشة إنتاج اللبن؛
- ورشة إنتاج مشتقات الحليب؛

- مخازن للتبريد و الحفظ؛
- مباني إدارية و تجهيزات ومعداتها.

الفرع الثاني: الإمكانيات البشرية

تزخر الملبنة بطاقات بشرية هامة منها الفنية التي تتمتع بخيرات عالية، واخرى بسيطة حيث وصل عدد العمال في البداية إلى 380 عاملا، لينخفض في سنة 1999 إلى 292 عاملا تماشيا مع نظام إقتصاد السوق الذي يستوجب التخلص من البطالة المقفعة بغرض القضاء على التكاليف الإضافية و يتجلى ذلك من خلال عملية تسريح العمال التي شهدتها المؤسسات الوطنية .

والجدول التالي يبين توزيع عمال الملبنة حسب المصالح والمؤهلات العلمية:

جدول رقم(02) : توزيع العمال حسب المصالح و المؤهلات

العمال و المصالح	المنفذون	عمال المصالح	الإيطارات	الإيطارات السامية	المجموع
المديرية العامة	-	-	01	03	04
الإدارة العامة	-	08	03	01	12
المالية و المحاسبة	01	03	04	01	09
الإنتاج	80	13	03	01	97
الصيانة	09	11	13	02	35
التموين	08	04	02	01	15
المبيعات	33	11	04	01	49
مصلحة الجمع	02	-	02	-	04
مصلحة الأمن	-	01	01	-	02
المخبر	07	08	03	-	18
المتعاقدون	-	04	-	-	04
غير الناشطين	04	02	-	01	07
النساء العاملات	-	04	-	01	05
المجموع	144	69	36	12	261

المصدر: مصلحة الموارد البشرية للملبنة

من خلال الجدول يتضح لنا أن ملبنة عريب تتمتع بيد عاملة فنية تساهم في العملية الإنتاجية في مختلف المصالح حيث تتوفر على 36 إيطار 12 إيطار سامي يتوزعون على مختلف المصالح .

جدول رقم (03) : توزيع العمال حسب المناطق الجغرافية .

البلديات	عربب	عين الدفلى	خميس مليانة	مليانة
النسب المئوية %	%70	05%	%20	%05

المصدر : مصلحة الموارد البشرية للملبنة

من خلال الجدول نلاحظ أن منطقة عريب تمثل أكبر نسبة مئوية لعدد العمال مقارنة بالمناطق الأخرى حيث تحتوي على نسبة 70% وذلك كون الملبنة موجودة ببلدية عريب .

وأخيرا نستنتج أن الملبنة تحتوي على موارد بشرية فنية وبسيطة تساهم كلها في العملية الإنتاجية، وجميع العمال يقطنون داخل الولاية حسب النسب الموزعة في الجدول أعلاه.

الفرع الثالث: الإمكانيات المالية

- بلغت قدرة مساهمة الأشخاص 984.500.000 دج؛
- بلغت قيمة الإستثمارات 4.184.500.00 دج؛
- القروض البنكية بمبلغ 26.000.000.000.00 دج؛
- و بلغت القروض المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم الشباب 600.000.00 دج.

و قدر الدخل الإجمالي سنة 1998 ب 26.550.000.000.00 دج

الفرع الرابع: القدرة الإنتاجية

إن ملبنة عريب تتميز بقدرة إنتاجية لا بأس بها وهي قابلة للإرتفاع فهي تلبي حاجيات 06 ولايات و المتمثلة في عين الدفلى، الشاف، تيبازة، المدية، الجلفة، تيسمسيلت، و يقدر إنتاجها اليومي بحجم 340.000 لتر.

وفي ما يلي نقوم بعرض البطاقة الفنية المفصلة للإنتاج اليومي للملبنة :

القدرة الإنتاجية اليومية 387.035 لتر/اليوم.

الشكل رقم (1-1) الهيكل التنظيمي لمؤسسة ملبنة عريب

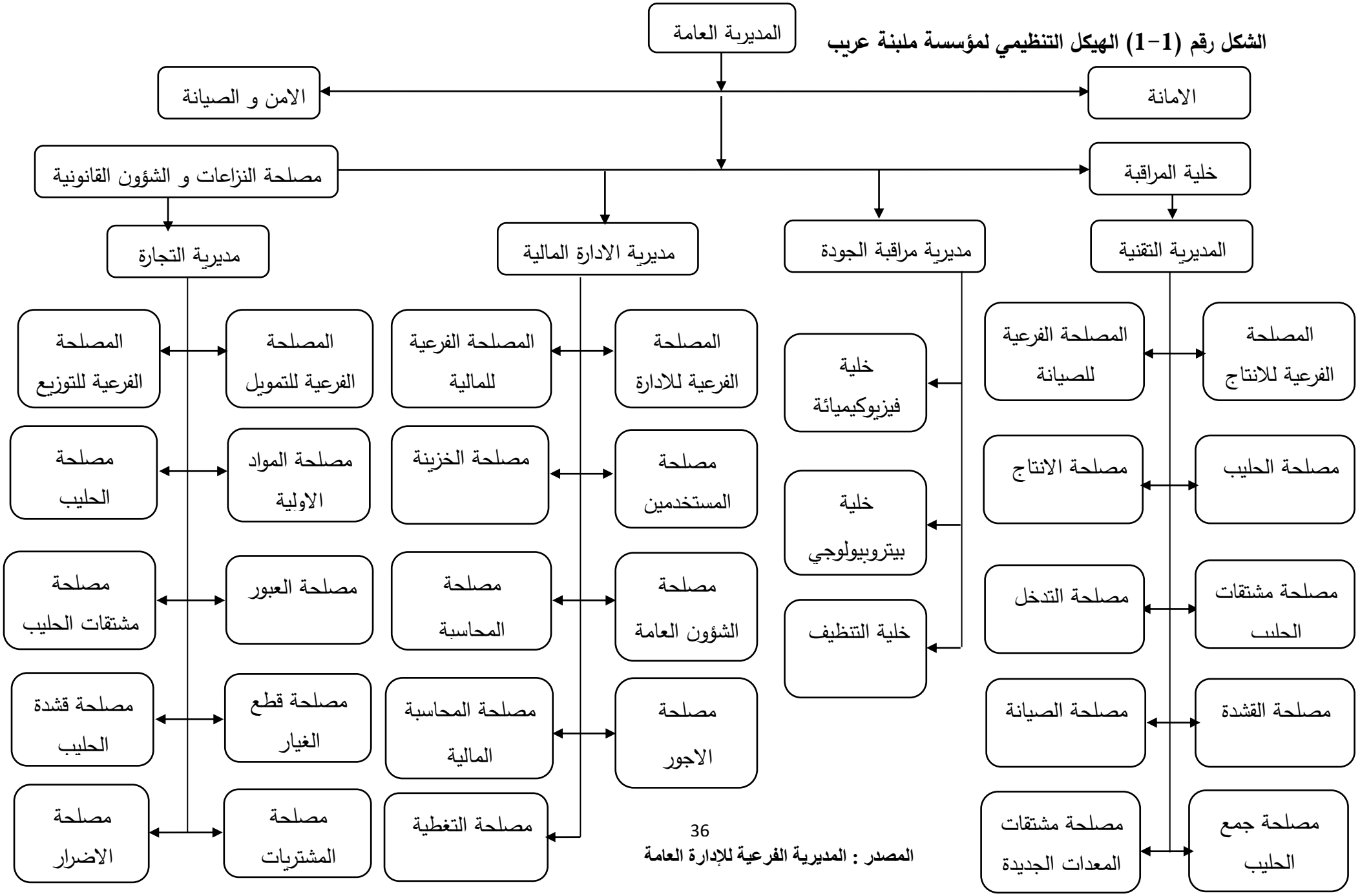

المصدر : المديرية الفرعية للإدارة العامة

بعد عرضنا للهيكل التنظيمي لملبنة عريب الذي إستقرت عليه مصالح المؤسسة بعد جملة من التغيرات التي كانت تطرأ عليه من فترة إلى أخرى والذي أصبح يضم المدير والأمانة المديرية و06 مديريات فرعية والمتمثلة في :

- المديرية الفرعية للإدارة؛
- المديرية الفرعية للإنتاج؛
- المديرية الفرعية لمراقبة الجودة؛
- المديرية الفرعية للصيانة؛
- المديرية الفرعية للتجارة.

1- المدير العام: يقوم مدير المؤسسة بالمهام التالية :

- السهر على إدارة الوحدة و يعتبر المسؤول الاول على كل ما يجري بداخلها؛
- إبرام الصفقات مع الموردين والزبائن على شكل عقود تجارية؛
- إمضاء كل المستندات والوثائق الصادرة عن مصالح الوحدة إتجاه المتعاملين معها؛
- مراقبة الحالة المالية والمحاسبية وتتبع مختلف المعلومات والتغيرات المتعلقة بالتسيير من أجل إتخاذ القرارات.

2- أمانة المدير: تكمن أهميتها في:

- إستقبال البريد وإرسال البريد الصادر مع تسجيل كل ما يرد وكل ما يصدر عن المؤسسة في مختلف السجلات؛
- مساعدة المدير بالقيام ببعض المهام؛
- -إرسال التعليمات الصادرة عن المدير إلى مختلف المديريات الفرعية؛
- الإلتزام بالمحافظة على السرار المهنية للوحدة.

3- مصلحة المنازعات و الشؤون القانونية: وتقوم ب:

- القيام ببعض المنازعات والملفات التي لها علاقة سواء كانت مدنية، جزائية أو تجارية .

4- مصلحة الوقاية و الأمن:

- السهر على حماية ممتلكات المؤسسة وعمالها.

5- المديرية الفرعية للإدارة العامة: حيث تقوم بالمهام التالية:

- إعداد برامج إنتاج و إستهلاك المواد الأولية؛
- تنفيذ السياسة الإنتاجية للمؤسسة والمساهمة في شراء المواد الأولية؛
- إجراء بحوث بالتنسيق مع الخبر فيما يخص المنتجات الجديدة.

6 **– المديرية الفرعية للإنتاج:** ومن أهم مهامها ما يلي:

- تنفيذ السياسة الإنتاجية للمؤسسة وتساهم في إعتماد وشراء المواد الأولية؛
- تحضير برنامج إنتاج وإستهلاك المواد؛
- المساهمة في إعداد البحوث فيما يخص المنتجات الجديدة بالتنسق مع الخبراء؛
- الإشراف على تنسيق نشاطات هذه الوظيفة و تحرير التقارير؛
- السهر على النظافة والأمن والآداب داخل الورشات الصناعية؛
- إيجاد سبل الإستهلاك المعياري للمواد الأولية ومركبات مواد التعبئة.

7- المديرية الفرعية لمراقبة الجودة:

من مهام هذه الأخيرة نذكر:

- السهر على إحترام إجراءات المراقبة للعينات وتحليلها والعمل على تحسين الإنتاج؛
- تحديد حاجيات المخبر فيما يخص المنتجات والتجهيزات؛
- السهر على إحترام الجودة الصحية للمركبات وترميز المنتجات؛

8- المديرية الفرعية للصيانة: و تقوم بما يلي:

- تحديد سياسة الصيانة والتسيير وتنسيق نشاطاتها؛
- إنجاز الميزانية السنوية الخاصة بالصيانة؛
- المشاركة في إتخاذ القرارات فيما يخص الصرف على التشغيل، الإنتاج والنقل .
- المشاركة في إنجاز مخطط التكوين و تشغيل المستخدمين في مصالحها.

9- المديرية الفرعية للتجارة: وتضم مصلحتين مصلحة التموين ومصلحة البيع.

* تقوم مصلحة التموين بمايلي:

- السهر على متابعة عمليات التموين وتحقيقها؛
- الإعلان على المنافسات المتعلقة بالتموين على المستوى الوطني و الدولي و الإشراف عليها؛
- القيام بالتقديرات المتعلقة بالتموين بالإعتماد على حاجيات مختلف الورشات الإنتاجية والكميات المخزنة؛
- تسيير المخزونات.

* بواسطة مصلحة البيع تقوم ب:

- مراقبة المبيعات من حيث الكمية والجودة قبل شحنها؛
- المشاركة في إنجاز برامج التوزيع المحلية؛
- المشاركة في إنجاز الموازنة التقديرية السنوية؛
- متابعة فوترة المنتجات الزراعية.

10- المديرية الفرعية للمحاسبة و المالية: حيث تقوم بالمهام التالية:

- العمل على تسجيل العمليات المحاسبية النتاجة عن النشاط اليومي للمؤسسة؛
- السهر على دفع القروض والديون البنكية وتغطية الزبائن؛

- العمل على تحقيق الإستثمارات والقيام بالتصريحات الضريبية ومراجعة الحسابات؛

- القيام بالمراقبة الدورية للخزينة؛

- تحديد تكاليف الإنتاج وتطبيق سلم أسعار البيع حسب المخطط المحاسبي ؛

- القيام بالجرد المقاربات البنكية؛

المطلب الثالث: وظائف وأهداف المؤسسة

الفرع الأول:الوظائف

تعتبر ملبنة عريب من المؤسسات الحيوية التي تعتمد على قدراتها ، فهي مؤسسة ذات دور فعال وكبير في التنمية الإقتصادية حيث أن للمؤسسة طاقات بشرية تتمتع بخبرات عالية ومهارات تأهلهم لدفع المؤسسة إلى المزيد من النجاحات والإزدهار والتنمية الإقتصادية، إذ تتمثل مهمتها أساسا في تغطية الطلب من الحليب

ومشتقاته و تعمل بذلك على تلبية حاجات ورغبات المستهلكين، فملبنة عريب تقوم بعدة أنشطة ووظائف خلال دورتها السنوية للمساهمة في التنمية الإقتصادية نذكر منها:

1- **وظيفة الشراء:** تقوم الملبنة بعقد صفقات مع الموردين لتزويدها بالمواد الأولية من أجل مباشرة عملياتها الإنتاجية و يتم إختيار المورد المناسب على أساس عنصرين أساسيين هما: الجودة ،السعر.

بالإضافة إلى ذلك تقوم الملبنة في إيطار تبادل المنافع بشراء منتجات مؤسسات وطنية أخرى، لها نفس طبيعة النشاط و التي تنتجها من أجل إعادة بيعها و ذلك قصد توسيع نشاطها و ترويج هذه المنتجات في مناطق تسويقها، كما تلقى المؤسسة نفس الشيئ إذ تبيع منتجاتها للمؤسسات الأخرى، و هذه الأخيرة تستعملها لإنتاج منتجات أخرى أو تقوم بإعادة بيعها.

2- وظيفة الإنتاج : يعتبر الإنتاج أهم عقبة داخل المؤسسة، إذ تجد نفسها مضطرة إلى بيع ما قد تم إنتاجه

وماهو في طور الإنتاج و كيفية إيصاله للزبون أو المستهلك النهائي، وهذا النشاط تشرف عليه مديرية التجارة .

* **ففي حالة المنتج الطلبي** يكون البيع في هذه الحالة مضمونا، ويبقى عنصر النقل الذي يكون متفق عليه، إما بوسائل الملبنة أو بوسائل الزبون ؛

* **وفي حالة المنتج غير الطلبي** فإن البيع يكون أصعب في هذه الحالة، ولهذا تقوم المؤسسة بإستخدام إمكانياتها الخاصة وقدراتها التسويقية، من خلال التعريف بأهم نشاطات الملبنة .

وعليه نستنتج أن نشاط المؤسسة ينقسم إلى مرحلتين :

مرحلة الإنتاج و مرحلة التسويق، وهذه الأخيرة تشمل جميع الأنشطة التي يتم بها إيصال السلعة إلى المستهلك النهائي.

الفرع الثاني: الأهداف

بعدما صارت ملبنة عريب مؤسسة ذات أسهم دخلت كباقي المؤسسات الإقتصادية حيز إقتصاد السوق وهي تسعى الآن من خلال أنشطتها الإقتصادية إلى تحقيق ما يلي:

- إعداد برنامج تموين على ضوء الطلبات المقدمة من الزبائن؛

- الوصول إلى أعلى مستوى من الجودة للحفاظ على سلامة الزبائن وإستقطاب أكبر عدد ممكن منهم نحو منتجاتها ، حيث أصبحت الملبنة تمول 06 ولايات؛

- تكوين مخزون أمان من المواد الأولية وتدعيم السوق الوطنية بالمواد التي تقوم بتوزيعها؛

- توسيع تشكيلة المنتجات مما يعني التعامل مع الموردين وزبائن جدد؛

- تحقيق مردودية واسعة بالحصول على أعلى قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة.

المبحث الثاني : تطبيق التحليل المالي في مؤسسة عريب

بعدما تطرقنا في الفصل الأول الى الدراسة النظرية للتحليل المالي سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم عرضه على ارض الواقع، و قد وقع اختيارنا على مؤسسة عريب (ملبنة عريب)، حيث سنعرض في المطلب الأول الميزانيات المالية للمؤسسة لثلاث سنوات ثم سنقوم بتحليل هذه الميزانيات باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية .

المطلب الأول: الميزانية المالية لملبنة عريب لسنوات 2015-2016-2017

سنقوم في هذا المطلب بعرض الميزانيات المالية لمؤسسة عريب خلال سنوات 2017/2016/2015 وستكون كتالي :

الجدول رقم (04) جانب الأصول للميزانية المالية المفصلة لسنة 2015

الأصول	*المبلغ الإجمالي*	*الإهتلاكات وخسائر. ق*	*القيمة المحاسبية الصافية*
الأصول غير الجارية			
التثبيتات المعنوية :	-	-	-
التثبيتات العينية :	101.312.850,23	92.462.726,50	8.850.123,73
- الأراضي	126.083.827,20	-	126.083.827,20
- المباني	677.903.210,84	612.677.624,70	65.255.586,14
- التثبيتات العينية	1.209.397.939,21	770.254.519,58	439.143.419,63
- التثبيتات الجاري إنجازها	37.691.918,34	-	37.691.918,34
- التثبيتات المالية			
- القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	492.060,40	-	492.060,40
- الضرائب المؤجلة على الأصول	49.924.819,28	-	49.924.819,28
مجموع الأصول غير الجارية	2.202.806.625,50	1.475.384.870,78	727.411.754,72
الأصول الجارية :			
- قيم الاستغلال	176.542.499,44	14.736.135,15	161.806.364,29
قيم محققة :			
- الزبائن	132.367.268,05	36.780.194,56	95.587.073,49
- المدينون الأخرون	99.084.906,19	-	99.084.906,19
- الضرائب	35.064.510,47	-	35.064.510,47
قيم جاهزة :			
- أموال الخزينة	460.671.606,42		42’460.671.606
مجموع الأصول الجارية :	903.730.790,57	51.516.329,71	852.214.460,86
مجموع العام للأصول :	3.106.537.416,07	1.526.911.200,49	1.579.626.215,58

المصدر: مصلحة المالية و المحاسبة

الجدول رقم (05) جانب الأصول للميزانية المالية المفصلة لسنة 2016

الأصول	*المبلغ الإجمالي*	*الإهتلاكات وخسائر. ق*	*القيمة المحاسبية الصافية*
الأصول غير الجارية			
– فارق الشراء	–	–	–
التثبيتات المعنوية :	101.312.850,23	97.512.726,50	3.800.123,73
التثبيتات العينية :			
– الأراضي	126.083.827,20	–	126.083.827,20
– المباني	685.399.603,04	88’629.295.285	56.104.317,16
– التثبيتات العينية الأخرى	1.328.628.672,44	828.670.499,66	499.958.172,78
– التثبيتات الجاري إنجازها	38.437.616,13	–	38.473.616,13
التثبيات المالية :			
–مساهمات مالية أخرى	200.000,00	–	200.000,00
– سندات أخرى مثبتة	100.000.000,00	–	100.000.000,00
– القروض و الأصول الأخرى غير الجارية	492.060,40	–	492.060,40
الضرائب المؤجلة على الأصول	48.516.803,73	–	48.516.803,73
مجموع الأصول غير الجارية	2.429.071.433,17	1.555.478.512,04	873.592.921,13
الأصول الجارية :			
– قيم الإستغلال	236.726.246,77	14.730.428,09	221.995.818,68
قيم محققة :			
– الزبائن	222.743.308,55	36.724.264,22	186.019.044,33
– المدينون الآخرون	86.513.932,22	10.388.334,00	76.125.598,22
–الضرائب	35.784.873,64	–	35.784.873,64
– قيم جاهزة :			
– أموال الخزينة	431.367.081,23	–	431.367.081,23
مجموع الأصول الجارية :	1.015.624.483,51	61.843.026,31	953.781.457,20
مجموع العام للأصول :	3.444.695.916,68	1.617.321.538,35	1.827.374.378,33

المصدر: مصلحة المالية و المحاسبة

الجدول رقم (06) جانب الأصول للميزانية المالية المفصلة لسنة 2017

الأصول	*المبلغ الإجمالي*	*الإهتلاكات وخسائر. ق*	*القيمة المحاسبية الصافية*
الأصول غير الجارية			
– فارق الشراء	–	–	–
التثبيتات المعنوية :	101.312.850,23	101.315.278,29	178.193,44
التثبيتات العينية :			
– الأراضي	126.083.827,20	–	126.083.827,23
– المباني	687.065.094,86	644.410.869,68	42.654.225,18
– التثبيتات العينية الأخرى	1.448.425.814,60	813.314.770,35	635.111.044,25
– التثبيتات الجاري إنجازها	75.723.803,11	–	75.723.803,11
التثبيات المالية :			
– مساهمات مالية أخرى	200.000,00	–	200.000,00
– سندات أخرى مثبتة	100.000.000,00	–	100.000.000,00
– القروض و الأصول الأخرى غير الجارية	492.060,40	–	492.060,40
الضرائب المؤجلة على الأصول	54.202.314,54	–	54.202.314,54
مجموع الأصول غير الجارية	2.593.686.386,44	1.559.040.918,32	1.034.645.468,12
الأصول الجارية :			
– قيم الإستغلال	222.489.764,89	4.167.055,45	218.322.759,44
قيم محققة :			
– الزبائن	256.904.714,38	36.724.264,22	220.180.450,16
– المدينون الآخرون	131.666.740,59	12.483.733,20	119.183.007,39
–الضرائب	43.566.537,78	–	43.566.537,78
– قيم جاهزة :			
– أموال الخزينة	375.628.639,95	–	375.628.639,95
مجموع الأصول الجارية :	1.032.745.438,69	53.375.002.87	979.370.435,82
مجموع العام للأصول :	3.626.431.825,13	1.612.415.921,19	2.014.015.903,94

المصدر: مصلحة المالية و المحاسبة

جدول رقم (07) جانب الخصوم للميزانية المالية لسنوات 2015 / 2016 / 2017

الخصوم	المبالغ لـ 2015	البالغ لـ 2016	المبالغ لـ 2017
رؤوس الأموال الخاصة			
– رأس المال الصادر	275.670.000,00	275.670.000,00	275.670.000,00
– رأس المال غير المطلوب	–	–	–
– العلاوات و الإحتياطات (الإحتياطات المدمجة)	227.718.897,67	393.848.541,64	537.879.224,95
– فارق إعادة التقييم	–	–	–
– فارق المعادلة	–	–	–
– النتيجة الصافية	206.489.643,97	227.775.951,64	256.920.278,57
– رؤوس الأموال الخاصة الأخرى –ترحيل من جديد	–	-23.385.268,33	–
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	709.878.541,64	873.909.224,95	1.070.469.503,52
الخصوم غير الجارية :			
– القروض و الديون المالية	–	–	–
–الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	11.073.117,07	11.073.117,07	11.073.117,07
– الديون الأخرى غير الجارية	–	–	–
المؤونات و المنتوجات الأخرى المدرجة في الحسابات سلفا	108.015.399,96	80.921.477,07	84.865.690,10
مجموع الخصوم غير الجارية	119.088.517,03	91.994.594,14	95.938.807,17
الخصوم الجارية :			
– الموردون و الحسابات الملحقة	97.871.202,15	210.682.780,45	207.757.914,25
– الضرائب	46.345.953,07	47.619.692,93	47.656.226,99
– الديون الأخرى	606.442.001,69	603.168.085,86	592.193.452,01
مجموع الخصوم الجارية	750.659.156,91	861.470.599,24	847.607.593,25
المجموع العام للخصوم	1.579.626.215,58	1.827.374.378,33	2.014.015.903,94

المصدر: مصلحة المالية و المحاسبة

الجدول رقم (08) الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة:			الأموال الدائمة :		
– قيم معنوية	8.850.123,73	0,56	– أمول خاصة	709.878.541,64	44,94
– قيم مادية	668.144.751,31	42,30	– ديون طويلة الأجل	119.088.517,03	7,54
– قيم مالية	50.416.879,68	3,19			
مجموع الأصول الثابتة	727.411.754,72	46,05	مجموع الأموال الدائمة	828.967.085,67	52,48
الأصول المتداولة:			– ديون قصيرة الأجل	828.967.085,67	47,52
–قيم الإستغلال	161.806.364,29	10,24			
– قيم محققة	229.736.490,20	14,54			
– قيم جاهزة	460.671.606,42	29,16			
مجموع الأصول المتداولة	852.214.460,86	53,95	مجموع الديون قصيرة الأجل	750.659.156,91	47,52
مجموع الأصول	1.579.626.215,58	100	مجموع الخصوم	1.579.626.215,58	100

المصدر: مصلحة المالية و المحاسبة

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأصول الثابتة تأخذ 46,05% من مجموع الأصول والأصول المتداولة نسبة 53,95% من المجموع الكلي للأصول، أما بالنسبة لجانب الخصوم فالأموال الدائمة تأخذ نسبة 52,48% مقابل نسبة ديون قصيرة الجل التي تأخذ النسبة الأقل وهي 47,52% .

***الجدول رقم (09) : عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016**

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة:	-	-	الأموال الدائمة :		
- قيم معنوية	3.800.123.73	8.57	- أمول خاصة	873.909.224,95	47,82
- قيم مادية	720.619.933,20	39,43	- ديون طويلة الأجل	91.994.594,14	5,03
مجموع الأصول الثابتة	873.592.921,13	48,00	مجموع الأموال الدائمة	965.903.819	
الأصول المتداولة:			- ديون قصيرة الأجل	861.470.599,24	47,14
-قيم الإستغلال	221.995.818,68	12,14			
- قيم محققة	297.929.516,20	16			
- قيم جاهزة	431.367.081,23	23			
مجموع الأصول المتداولة	953.781.457,20	52	مجموع الديون قصيرة الأجل	861.470.599,24	47,14
مجموع الأصول	1.827.374.378,33	%100	مجموع الخصوم	1.827.374.378,33	%100

المصدر: مصلحة المالية و المحاسبة

***الجدول رقم (10) : عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017**

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة:			الأموال الدائمة :		
– قيم معنوية	178.193,44	0,008	– أمول خاصة	1.070.469.503,52	53.15
– قيم مادية	879.572.899,74	44,59	– ديون طويلة الأجل	95.938.807,17	4,76
– قيم مالية	154.894.374,94	7,69			
مجموع الأصول الثابتة	1.034.645.468,12	51,37	مجموع الأموال الدائمة	1.166.408.310,69	57,91
الأصول المتداولة:			– ديون قصيرة الأجل	847.607.593,25	42,08
–قيم الإستغلال	218.322.759,44	10,84			
– قيم محققة	385.419.036,43	19,13			
– قيم جاهزة	375.628.639,95	18.65			
مجموع الأصول المتداولة	979.370.435,82	48,62	مجموع الديون قصيرة الأجل	847.607.593,25	42,08
مجموع الأصول	2.014.015.903,14	100	مجموع الخصوم	2.014.015.903,14	100

المصدر: مصلحة المالية و المحاسبة

المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

لتحليل التوازن المالي للمؤسسة يعتمد المحلل على ثلاث مؤشرات وهي :

- ❖ رأس المال العامل
- ❖ احتياجات رأس المال العامل
- ❖ الخزينة

أ. **رأس المال العامل :** هناك اربع انواع لرأس المال العامل وتحسب كما يلي :

1) **رأس المال العامل الدائم**

- من أعلى الميزانية = رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابت.
- من أسفل الميزانية = الأصول الجارية – الخصوم الجارية .

2) **رأس المال العامل الخاص**

- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة
- رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم – ديون طويلة الأجل

3) **رأس المال العامل الأجنبي**

- رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل .

4) **رأس المال العامل الإجمالي**

- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة .
- رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الخاص + رأس المال العامل الأجنبي

الجدول رقم (11) : حساب مختلف رؤوس الاموال العاملة

البيان / السنوات	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	828.967.085,67	965.903.819,00	1.166.408.310,69
الأصول الثابتة	727.411.754,27	873.952.921,13	1.034.645.468,12
رأس المال العامل الدائم	**101.555.304,40**	**92.310.897,96**	**131.762.842,57**
الأموال الخاصة	709.878.541,64	873.909.224,95	1.070.469.503,52
الأصول الثابتة	727.411.754,72	873.592.921,13	1.034.645.468,12
رأس المال العامل الخاص	**-17.533.213,08**	**316.303,82**	**35.824.035,4**
ديون طويلة الأجل	119.088.517,03	91.994.594,14	95.938.807,17
ديون قصير الأجل	750.659.156,91	861.470.599,24	847.607.593,25
رأس المال العامل الأجنبي	**896.747.673,94**	**953.465.193,30**	**943.546.400,42**
رأس المال العامل الخاص	-17.533.213,08	316.303,82	35.824.035,4
رأس المال العامل الأجنبي	869.747.673,94	953.465.193,30	943.546.400,42
رأس المال العامل الإجمالي	**852.214.460,80**	**953.781.497,10**	**979.370.435,82**

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

من خلال الجدول يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي :

- **بالنسبة لرأس المال العامل الدائم :**

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب وهو ما يؤكد أن المؤسسة تملك هامش أمان، إضافة الى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة، وقدرتها على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل .

- **بالنسبة لرأس المال العامل الخاص :**

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة خلال سنة 2015 هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة أي ستعتمد على الموارد الخارجية، وفي سنتي 2017/2016 استطاعت المؤسسة تحقيق رأس المال العامل الخاص موجبة وهذا يعني أنها قادرة على تمويل أصولها الثابتة من خلال مواردها الخاصة دون الاعتماد على الموارد الخارجية وهذا شيء ايجابي للمؤسسة .

- **بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي :**

في سنتي 2016/2015 نلاحظ ان رأس المال العامل الأجنبي أكبر من الأموال الخاصة وهذا يعني بان المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الاجل اكثر من اعتمادها على اموالها الخاصة، أما في سنة 2017 نلاحظ ان رأس المال العامل الأجنبي انخفض بالنسبة الى الأموال الخاصة وهذا يعني أن المؤسسة أصبحت مستقلة ماليا.

- **بالنسبة لرأس المال العامل الاجمالي :**

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب وفي تزايد مستمر وهذا ما يبين الدوران السريع لعناصر الأصول المتداولة مع الزيادة في حجم المخزونات .

ب. **إحتياجات رأس المال العامل الدائم**

و يحسب كما يلي :

- **إحتياجات رأس المال العامل**=(الأصول الجارية – خزينة الأصول) – (الخصوم الجارية – خزينة الخصوم)

الجدول رقم (12) : إحتياجات رأس المال العامل

البيان / السنوات	2015	2016	2017
(الاصول الجارية –خزية الاصول)	391.542.854,40	522.414.367,00	603.741.795,87
(الخصوم الجارية –خزينة خصوم)	750.659.156,91	861.470.559,24	847.607.593,25
إحتياجات رأس المال العامل	**-359.116.302,50**	**-339.056183,20**	**-243.865.797,38**

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة إحتياجات رأس المال العامل كانت سالبة خلال سنوات الدراسة الثلاث هذا يعني أن الديون قصيرة الأجل أكبر من مجموع قيم الاستغلال و القيم المحققة و هذا يعني أن المؤسسة لا تستغل كافة الموارد المالية .

ت. **الخزينة**

تحسب كما يلي :

- **الخزينة** = رأس المال العامل الدائم – إحتياجات رأس المال العامل الدائم
- **الخزينة** = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الجدول رقم (13) : الخزينة

البيان / السنوات	2015	2016	2017
خزينة الأصول	460.671.606,42	431.367.081,23	375.628.639,95
خزينة الخصوم	–	–	–
الخزينة	**460.671.606,42**	**431.367.081,23**	**375.628.639,95**

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

انخفاض مؤشر الخزينة يعكس بشكل واضح الصعوبات التي تواجهها المؤسسة، حيث ان رأس المال العامل لا يغطي احتياجات راس المال العامل.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

الفرع الأول : نسب الهيكل المالي

1 – نسب الهيكل المالي الخاصة بالأصول: و تتكون مما يلي :

أ. **نسبة الأصول الثابتة :** و يتم حسابها كما يلي :

- نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول * 100 %

ب. **نسبة الأصول المتداولة:** و تحسب كما يلي :

نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول * 100%

الجدول رقم (14) نسب الهيكل المالي

البيان / السنوات	**2015**	**2016**	**2017**
الأصول الثابتة	727.411.754,72	873.592.921,13	1.034.645.468,12
مجموع الاصول	1.579.626.215,58	1.827.374.378,33	2.014.015.903,14
نسبة الأصول الثابتة	**%46,05**	**%47,80**	**%51,37**
الأصول المتداولة	852.214.460,86	953.781.457,20	979.370.435,82
مجموع الأصول	1.579.626.2015,58	1.827.374.378,33	2.014.015.903,14
نسبة الأصول المتداولة	**% 53,95**	**% 52,20**	**%48,62**

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن النتائج المتحصل عليها محصورة بين 40% و60% سواء بالنسبة الى نسبة الأصول الثابتة أو المتداولة وهذا يعني أن المؤسسة مختلطة .

2- نسبة الهيكلة الخاصة بالخصوم : تضم النسب التالية

أ. نسبة الأموال الخاصة: و يتم حسابها كما يلي:

نسبة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم * 100 %

ب. نسبة التمويل الدائم: و تحسب كما يلي :

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة 100 %

ت. نسبة التمويل الخاص: و تحسب كما يلي :

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاص / الأصول الثابتة *100 %

الجدول رقم (15) نسبة الهيكلة الخاصة بالخصوم

الأموال الخاصة	709.878.541,64	873.909.224,95	1.070.469.503,52
مجموع الخصوم	1.579.626.215,58	1.827.374.378,33	2.014.015.903,14
نسبة الأموال الخاصة	**% 44,94**	**% 47,82**	**%53,15**
الأموال الدائمة	828.967.085,67	965.903.819,00	1.166.408.310,69
الأصول الثابتة	727.411.754,72	873.592.921,13	1.034.645.468,12
نسبة التمويل الدائم	**% 113,96**	**% 110,60**	**%112,73**
الأموال الخاصة	709.878.541,64	873.909.224,95	1.070.469.503,52
الأصول الثابتة	727.411.754,72	873.592.921,13	1.034.645.468,12
نسبة التمويل الخاص	**% 97,59**	**% 100,03**	**%103,46**

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

- يوجد ارتفاع في نسبة الأموال الخاصة في كل سنة، وهذه النسبة تمثل حجم الاموال الخاصة المستخدمة في تمويل نشاطات المؤسسة .

- من النتائج المتحصل عليها لنسبة التمويل الخاص خلال السنوات الثلاث يمكن القول أن المؤسسة غطت أصولها الثابتة بالأموال الخاصة .
- نسبة التمويل الدائم اكبر من 100% خلال السنوات الثلاث وهذا يعني أن المؤسسة مولت أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة .

الفرع الثاني: نسب السيولة

1- نسبة السيولة العامة: و يتم حسابها كما يلي :

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية * 100%

2- نسبة السيولة المختصرة أو النسبية: وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة = (قيم محققة + قيم جاهزة) / الخصوم الجارية * 100%

3- نسبة السيولة الحالية أو الآنية : و تحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة السيولة الحالية = خزينة الأصول / الخصوم الجارية * 100 %

الجدول رقم (16) نسب السيولة

البيان / السنوات	2015	2016	2017
الأصول الجارية	852.214.460,86	953.781.457,20	
الخصوم الجارية	750.659.156,91	861.470.559,24	847.607.639,95
نسبة السيولة العامة	**%113,53**	**% 110,71**	**%115,57**
قيم محققة + قيم جاهزة	690.408.096,62	729.296.597,40	761.047.676,38
الخصوم الجارية	750.659.156,91	861.470.559,24	847.607.639,95
نسبة السيولة المختصرة	**% 91,97**	**% 84,70**	**%89,78**
خزينة الأصول	460.671.606,42	431.367.081,23	375.628.639,95
الخصوم الجارية	750.659.156,91	861.470.559,24	847.607.639,95
نسبة السيولة الحالية	**% 61,37**	**% 50,07**	**%44,31**

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة تفوق 100% وهو شرط محقق، كما أن نسبة السيولة المختصرة مرتفعة تفوق 60% وهو الحد الأدنى لاكن هذا لا يعني بالضرورة أن المؤسسة قادرة في كل الأوقات على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل .

بالنسبة للسيولة الحالية فان نسبة 60% تعتبر مريحة خاصة للمؤسسة التي تكون نسبة السيولة العامة والمختصرة مرتفعة، لاكن نلاحظ أن المؤسسة لم تتمكن من الحفاظ على نسبة 61% المحققة في السنة الأولى بسبب تحقيق لمردوديات سالبة في السنوات اللاحقة.

الفرع الثالث: التحليل المالي باستخدام نسب المديونية و المردودية

1- نسب المديونية: و تضم النسب التالية:

أ. **نسبة المديونية الإجمالية:** و تحسب كما يلي :

نسبة المديونية الإجمالية = مجموع الديون / مجموع الخصوم * 100%

ب. **نسبة الإستقلالية المالية:** تحسب كما يلي :

نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون * 100%

جدول رقم (17) نسب المديونية

البيان / السنوات	2015	2016	2017
مجموع الديون	869.747.673,94	953.465.193,30	934.546.400,42
مجموع الخصوم	1.579.626.215,58	1.827.374.378,33	2.014.015.903,14
نسبة المديونية الإجمالية	**% 55,06**	**% 52,20**	**%46,84**
الأموال الخاصة	709.878.541,64	873.909.224,95	1.070.469.503,52
مجموع الديون	869.747.673,94	953.465.193,30	934.546.400,42
نسبة الإستقلالية المالية	**% 81,62**	**% 91,70**	**%113,45**

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المديونية الاجمالية في سنة 2015 كانت 55% ثم تراجعت الى ان وصلت 46% في سنة 2017 وهذا امر ايجابي لأن من المستحسن أن تكون نسبة المديونية المالية اقل من 50% لكي يمكن للمؤسسة ان تتحصل على قروض جديدة.
- نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية كانت 81% في سنة 2015 ثم تصاعدت الى ان وصلت الى 113% وهذا أمر مريح للمؤسسة لانه من المستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 100%.

2- نسب المردودية : و تضم النسبتين التاليتين :

أ. نسبة المردودية الإقتصادية: و تحسب كما يلي :

نسبة المردودية الإقتصادية =نتيجة الإستغلال / مجموع الأصول * 100 %

ب. نسبة المردودية المالية: و تحسب كما يلي :

نسبة المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة * 100 %

جدول رقم (18) نسبة المردودية

البيان / السنوات	2015	2016	2017
نتيجة الإستغلال	242.116.641,90	272.022.567,51	284.901.852,62
مجموع الأصول	1.579.626.215,58	1.827.374.378,33	2.014.015.903,94
نسبة المردودية الإقتصادية	**% 15,33**	**% 14,90**	**%14,14**
النتيجة الصافية	206.489.643,97	227.775.951,64	256.920.278,57
الأموال الخاصة	709.878.541,64	873.909.224,95	1.070.469.503,52
نسبة المردودية المالية	**% 29,09**	**% 26,10**	**%24,00**

من إعداد الطالبان بالإعتماد على الميزانية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية الاقتصادية والمالية موجبة خلال كل سنوات الدراسة وهذا أمر ايجابي للمؤسسة وهذا نتيجة للاستخدام الامثل لأصول المؤسسة في تمويل نشاطاتها .

الفرع الرابع: تحليل جدول حسابات النتائج

1- عرض جدول حسابات النتائج لملبنة عريب لسنوات 2015-2016-2017

الجدول رقم (19) عرض جدول حسابات النتائج لملبنة عريب لسنوات 2015-2016-2017

الرقم	إسم الحساب	المبالغ لـ 2015	المبالغ لـ 2016	المبالغ لـ 2017
70	- مبيعات من البضائع	2.629.732.064,26	2.671.524.832,42	2.716.235.069,71
72	- الإنتاج المخزن	1.839.802,59	1.650.881,84	81.471,30
73	- إنتاج مثبت	630.300,00	-	8.399.958,79
74	- إعانات الإستغلال	17.545.089,00	16.953.782,00	16.317.769,00
	إنتاج الدورة	2.649.747.255,85	2.690.129.496,26	2.741.034.268,80
60	- مشتريات مستهلكة	- 2.051.986.900,38	- 2.075.423.656,89	-2.095.928.389,44
61	- خدمات خارجية	- 24.852.884,33	- 22.352.477,81	- 29.038.184,25
	إستهلاك الدورة	- 2.076.839.784,71	- 2.079.776.134,70	- 2.124.966.573,69
	القيمة المضافة للاستغلال	572.9047.471,14	610.353.361,56	616.067.695,11
63	- أعباء المستخدمين	- 228.154.118,92	- 218.515.997,30	- 212.331.684,44
64	- الضرائب و الرسوم	- 6.791.418,87	- 5.183.278,48	-6.459.289,06
	إجمالي فائض الإستغلال	373.961.537,35	386.654.085,75	397.276.721,15
75	- المنتجات العملياتية	11.869.457,43	8.921.199,64	22.786.683,50
65	- الأعباء العملياتية الأخرى	- 5.302.180,49	- 2.224.345,91	- 6.559.081,85
78	- إسترجاعات خ.ق.م	2.564.102,82	4.054.093,93	-132.548.688,80
68	-مخصصات إ.م.خ.ق	- 104.976.257,21	- 125.382.465,90	3.946.218,62
	نتيجة الإستغلال	242.116.641,90	272.022.567,51	284.901.852,62

تابع للجدول رقم (20)

الرقم	إسم الحساب	المبالغ لـ 2015	المبالغ لـ 2016	المبالغ لـ 2017
76	– المنتجات المالية	–	2.489.041,10	5.750.000,00
66	– الأعباء المالية	–	–	–
	النتيجة المالية (6)	–	2.489.041.10	5.750.000,00
	النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	242.116.641,90	274.511.608,61	290.651.852,62
69	– الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	– 37.523.585,42	– 39.842.208,11	−39.417.084.86
	الضرائب المؤجلة	1.896.587,49	– 6.893.448,86	5.685.510,81
	مجموع منتجات الأنشطة العادية	2.664.180.816,10	2.705.593.830,93	2.773.517.170,92
	مجموع الأعباء الأنشطة العادية	– 2.457.691.172,13	– 2.477.817.879,29	– 2.516.596.892,3
77	– نواتج غير عادية	–	227.775.951,64	–
67	– أعباء غير عادية	–	–	–
	النتجية الغير العادية	–	–	–
	النتيجة الصافية	206.489.643,97	227.775.951،64	256.920.278,57

المصدر : وثائق مقدمة من طرف مصلحة المالية

الجدول (19) علاقات جدول حساب النتائج

البيان / السنوات	2015	2016	2017
إنتاج الدورة	2.649.747.255,85	2.690.129.496،26	2.741.034.268,80
إستهلاك الدورة	- 2.076.839.784,71	- 2.079.776.134،70	-2.124.966.573,69
القيمة المضافة للاستغلال	**572.907.471,14**	**610.353.361,56**	**610.353.361,56**
القيمة المضافة للاستغلال	572.907.471,14	610.353.361,56	616.067.695,11
مصاريف المستخدمين	- 228.154.118,92	- 218.515.997,33	-212.331.684,44
الضرائب و الرسوم	- 6.791.814,87	- 5.183.278,48	-6.459.289,06
الفائض الخام للإستغلال	**337.961.537,35**	**386.654.085,75**	**397.276.721,61**
الفائض الخام للإستغلال	337.961.537,35	386.654.085,75	397.276.721,15
ح/75+ح/78	93.106.817,78	116.461.266,30	-109.762.005,3
ح/65+ح/68	2.738.077,67	1.829.748,02	-2.612.863,23
نتيجة الإستغلال	**242.116.641,90**	**272.022.567,51**	290.127.579,08

من إعداد الطالبان بالإعتماد على جدول حسابات النتائج

يمثل الجدول المبين اعلاه عرض جدول حسابات النتائج لملبنة عريب لسنوات 2017/2016/2015، حيث نلاحظ أن النتيجة الصافية للسنوات المالية مبينة في الجدول موجبة أي أن المؤسسة حققت ربح حيث أن هذا الربح تزايدة على مر السنوات الثلاثة.

خلاصة الفصل الثاني :

تطرقنا في هذا الفصل الى واقع الوضعية المالية لمؤسسة عريب (ملبنة) فبدأنا بتقديم تعريف شامل للمؤسسة بالاضافة الى أهم نشاطاتها كما تطرقنا ايضا الى هيكلها التنظيمي، ثم عرضنا الميزانيات المالية و جدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة لثلاث سنوات 2017/2016/2015، و من خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على أدوات التحليل المالي يمكننا القول أن المؤسسة في حالة توازن مالي خلال فترة الدراسة ذلك من خلال تحقيقها لخزينة و رأس مال عامل موجبين .

خاتمة

قائمة المراجع

- خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة و تحليل مالي**، دار وائل للنشر،عمان الأردن، 2001 .
- كنجو عبدو كنجو، إبراهيم وهبي فهد، **الإدارة التحليلية**، د.ط ، دار المسيئة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن،.1997
- عبد الحكيم كراجة و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان الأردن،.2000
- حسن محمد كامل، **التحليل المالي**، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر،1986 .
- حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل** ،مؤسسة وارق للنشر و التوزيع، عمان الأردن،1976 .
- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي :إتجهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2008.
- مدني بلغيث، محمود طواهر التهامي، **المؤسسة الجزائرية و تحديات تحقيق الأداء المحاسبي المتميز**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس2005 .
- حماد طارق عبد العال ، **التقارير المالية (أسس الإعداد و العرض و التحليل وفقا لأحدث الإصدارات و التعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية و البريطانية و العربية و المصرية)**,الدار الجامعية مصر، 2000 .
- منير شاكر و آخرون، **التحليل المالي :مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2005.
- إيمان أنجرو، **التحليل الإئتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تشرين، سوريا،2007 .
- مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3 ،2011.
- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية :مدخل نظري و تطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان، الأردن، 2009.
- محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية :الإستثمار و التمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الأردن،2008.

- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الإسكندرية :الدار الجامعية،2004 .
- أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان : دار البداية،2004 .
- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان :دار الفكر، 2000 .
- وليد ناجي الحيالي،**الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان الأردن،1996.
- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر و التوزيع، الرياض السعودية، 2006 .

خاتمة

من خلال الدراسة التي قمنا بها وللتعمق اكثر في أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة تم اسقاط ما تم عرضه في الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة وذلك باختيار ملبنة عريب بولاية عين الدفلى وتحليل ميزانياتها لثلاث سنوات متتالية 2017/2016/2015 باستخدام مؤشرات ونسب التحليل المالي وذلك لتسهيل عملية الدراسة و الوصول الى نتائج اكثر دقة ووضوح.

وعيله من خلال تناولنا لموضوع " دور التحليلي المالي في تشخيص وضعية المؤسسة " فقد كانت هذه الدراسة محاولة للوقوف على الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وقد تم التوصل في النهاية الى جملة من النتائج والتوصيات.

نتائج الدراسة : من خلال قيامنا بهذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

على المستوى النظري:

- ✓ يعتبر التحليل المالي أداة لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنها نظرا لأهميته البالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ يعتبر التحليل المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها مستقبلا.
- ✓ تعتبر القوائم المالية بمثابة مادة أولية و منطلق لاجراء عملية التحليل المالي .
- ✓ مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية هي من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل و تشخيص وضعية المؤسسة المالية.

على المستوى التطبيقي :

- ✓ رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل احتياجات الدورة بمواردها وبالتالي تحقق هامش امان.
- ✓ احتياجات راس المال العامل كان سالبا خلال السنوات الثلاث وهذا يعني أن المؤسسة لا تستغل كافة مواردها المالية .
- ✓ الخزينة موجبة وهذا يعني أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهذا ما يوضح الوضعية الجيدة للمؤسسة خلال سنوات 2017/2016/2015.

- ✓ المؤسسة غير مستقلة ماليا وهذا ما يظهر من خلال نسبة الاستقلالية المالية خلال سنتي 2016/2015 أما في سنة 2017 فأصبح هذه النسبة أكبر من 1 وهذا يعني أن تقل مراقبة الدائنين للمؤسسة.

التوصيات :

- ➢ يجب على المؤسسة انشاء مصلحة خاصة بالتحليل والتشخيص المالي ؛
- ➢ يجب إعتبار التحليلي المالي على انه اجراء مهم يجب على المؤسسة القيام به لمعرفة وضعيتها المالية وأخذ القرارات المناسبة وتحسينها؛
- ➢ يجب على المؤسسة استغلال الفائض المالي الموجود في الخزينة ؛
- ➢ توسيع نشاطها وذلك من خلال استعمال مواردها الخاصة .